

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة

بجلستها المنعقدة بتاريخ 2025/09/30

بناء على الدعوة الموجهة من الاستاذ الدكتور / رئيس الجمعية العامة للشركة و رئيس مجلس إدارة شركة مفيس للأدوية و الصناعات الكيماوية لكل من السادة المساهمين و مراقبي الحسابات و الجهات الإدارية المختصة و الاخطار الاول يوم الاثنين الموافق 2025/09/08 بجريديتي الوفد و المال و الأخطار الثاني يوم الاثنين الموافق 2025/09/15 بجريديتي الوفد و المال و عقدت الجمعية العامة العادية لشركة مفيس للأدوية و الصناعات الكيماوية (شركة مساهمة مصرية) بقاعة الاجتماعات بالشركة الكائنة في 8 شارع السواح – الاميرية - القاهرة في تمام الساعة الثانية و نصف مساء يوم الثلاثاء الموافق 2025/09/30.

و بحضور السادة أعضاء الجمعية العامة :

السيد الدكتور / عصام صادق محمد رئيس الجمعية العامة

السيد الدكتور / محمد محمد ابراهيم عضو الجمعية

السيدة المهندسة / ميرال عبد الحميد درويش عضو الجمعية

السيد الاستاذ / علي سعد محمد عبد الصادق عضو الجمعية

السيدة الاستاذة الدكتورة / اماني اسامة كامل عضو الجمعية من ذوي الخبرة

السيد الدكتور / عادل عباس البيلي عضو الجمعية من ذوي الخبرة

و بحضور السادة ممثلي الشركة القابضة للأدوية :

السيد الدكتور / اشرف احمد عبد العزيز الخولي العضو المنتدب التنفيذي

السيد الاستاذ / اشرف عبدالله احمد عبدالرحمن عضو منتدب للشئون المالية و الادارية

السيد الاستاذ / وليد محمد حسن رئيس قطاع الشئون المالية بالشركة القابضة

و بحضور كل من السادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات :

السيدة الاستاذة المحاسب / عزة الرافي حسنين – وكيل الوزارة – نائب أول مدير الادارة

السيد الاستاذ المحاسب / محسن عبد الرحيم محمود – مدير عام – نائب مدير الإدارة

السيدة الاستاذة المحاسب / هناء راجح اسماعيل مراجع اول – الجهاز المركزي للمحاسبات

و حضر الاجتماع أعضاء شعبة تقويم الأداء :

السيد الأستاذ المحاسب / محمود عواد ابراهيم مدير عام الصناعات الدوائية



شركة مفيس للأدوية و الصناعات الكيماوية
الجمعية العامة العادية

السيد الاستاذ المحاسب / احمد صدقي احمد مدير الادارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء

و حضر الاجتماع مراقب الحسابات الخارجي

السيد الاستاذ المحاسب / عيسى رفاعي

و لم يحضر الاجتماع كل من :

السيد الاستاذ / ممثل الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة

السيد الاستاذ / ممثل الهيئة العامة للرقابة المالية.

و حضر عدد من مساهمي الشركة .

د . عصام صادق .. رئيس الجمعية العامة ..

بسم الله الرحمن الرحيم ..

نرحب بحضارتكم في الجمعية العامة العادية لشركة مفيس للأدوية و الصناعات الكيماوية بجلستها المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق
2025/09/30 .

وانتمنا ان شاء الله تكون على جانب مضيء من النتائج التي تم تحقيقها وسوف يتم عرضها على حضراتكم حالا .

بنرحب بالسادة الحضور وعلى رأسهم :

العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للادوية

السيد الدكتور / اشرف احمد عبد العزيز الخولي

عضو منتدب للشئون المالية و الادارية بالشركة القابضة للادوية

السيد الاستاذ / اشرف عبدالله احمد عبدالرحمن

رئيس قطاع الشئون المالية بالشركة القابضة للادوية

السيد الاستاذ / وليد محمد حسن

السيد الاستاذ المحاسب / عيسى رفاعي مراقب الحسابات الشركة

السيدة الاستاذة المحاسب / عزة الرفاعي حسنين – وكيل الوزارة – نائب أول مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

السيد الاستاذ المحاسب / محسن عبد الرحيم محمود – مدير عام – نائب مدير الإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات

السيدة الاستاذة المحاسب / هناء راجح اسماعيل مراجع اول – الجهاز المركزي للمحاسبات

السيد الاستاذ المحاسب / احمد صدقي احمد مدير الادارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء

السيد الأستاذ المحاسب / محمود عواد ابراهيم مدير عام الصناعات الدوائية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء

أمين السر السيد المحاسب / وائل فتحي عبدالرحمن عرابي

جامعي الاصوات :



شركة ممفيس للأدوية و الصناعات الكيماوية
الجمعية العامة العادية

السيد المحاسب / مجدي سليمان محمد ، السيد المحاسب / محمد صلاح الدين شاهين

نسبة الحضور 60.82 % على النحو التالي :-

نسبة الحضور الفعلي 60.06% نسبة الحضور الالكتروني 0.76%

نفتتح الجمعية و يتفضل السيد الرئيس التنفيذي لشركة ممفيس بعرض القوائم المالية

الدكتور / محمد محمد ابراهيم

تقرير مجلس الإدارة للعرض على الجمعية العامة

عن السنة المالية المنتهي في 30 / 6 / 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الأفاضل / أعضاء الجمعية العامة

السادة الأفاضل / مراقبي الحسابات

السادة الأفاضل / أعضاء مجلس الإدارة

السادة الأفاضل / المساهمين في رأس مال الشركة

السادة / الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته 000

يسرفنا ان نلتقي بحاضرتكم اليوم لعرض أهم نتائج أعمال الشركة عن العام المالي 2024 / 2025 وهي نتائج تحققت بفضل الله عز

وجل ثم بجهود العاملين بالشركة .



شركة مفيس للأدوية و الصناعات الكيماوية الجمعية العامة العادية

رغم ما شهده الاقتصاد العالمي من ازمت حاده وتقلبات غير مسبوقه في سلاسل الامداد واسعار المواد الخام ومستلزمات الانتاج والتي الفت بظلالها على مختلف القطاعات الاقتصادية.

لقد واجهت شركتنا هذه التحديات بوعي استراتيجي ورؤيه متوازنه واضعه نصب اعيونها الاستدامه والكفاءه التشغيليه كمرتكازات رئيسيه ومنطلقه من خطط واضحه تغطي المدى القصير والمتوسط والطويل

فعلى المدى القصير :- ركزت الشركة على ضمان استمراريه العمليات ورفع كفاءتها من خلال تنويع مصادر التوريد وتعزيز المخزون الاستراتيجي

وعلى المدى المتوسط :- عملت على تحسين قدراتها الانتاجيه وتطوير كوادرها البشريه وتوسيع قاعده عملاتها واسواقها لضمان مرونة النمو

اما على المدى الطويل :- فقد تبنت استراتيجيه قائمه الابتكار التطوير المستمر لترسيخ مكانتها كشركه رائدة قادره على تحقيق قيمه مستدامه لمساهميها و عملاتها والمجتمع ككل

وقد جاءت ابرز محاور استراتيجياتنا خلال العام المالي الماضي كما يلي:-

1. تنويع مصادر التوريد سواء محليا ودوليا لتقليل المخاطر واستمرار تدفق المواد الخام بأسعار تنافسية
2. تعزيز المخزون الاستراتيجي من المواد الخام والمدخلات الاساسية لمواجهة اي تقلبات مفاجئه في الاسواق.
3. رفع الكفاءة الانتاجية عبر الاستخدام الامثل للموارد و تطوير اداء العنصر البشري و خطوط الانتاج
- 4- توسيع قاعده الاسواق على المستويين المحلي والاقليمي بما يعزز من استدامه النمو وتنويع مصادر الدخل وبفضل هذه السياسات المتوازنه وهي الاستراتيجيه تمكنت الشركة بعون الله من تحويل التحديات الى فرص حقيقيه محققه نتائج اعمال ايجابيه لتعكس قوة الاداء ورشاده الاداره ومواصله مسيرتها نحو مستقبل اكثر استدامه وكفاءه ونمو .

أولا : قائمة الدخل :-

(القيمة بالمليون جنيه)



بيان	2025/2024	2024/2023	نسبة التغير
إيرادات النشاط	1,507.80	871.91	%73
تكلفة إيرادات النشاط	824.02	571.62	%44
الربح قبل الضرائب	652.30	229.52	%184
الربح بعد الضرائب	505.28	191.46	%164

ثانيا : تحليل صافي الربح قبل الضرائب والمقارن :-

(القيمة بالمليون جنيه)

بيان	2025/2024	2024/2023	نسبة التغير
الربح قبل الضرائب	652.30	229.52	%184
متمثل في :-			
التغير في مخزوني إنتاج تام الصنع و غير تام الصنع	33.17	7.79	%326
إيرادات أخرى	143.46	58.30	%146
أرباح النشاط	475.67	163.42	%191



ثانيا : قائمة المركز المالي :-

(القيمة بالمليون جنيه)

بيان	2025/2024	2024/2023	نسبة التغير
الأصول الغير متداوله	99.68	104.51	-5%
الأصول المتداوله	1,393.12	1,112.52	25%
حقوق الملكية	770.54	149.08	417%
الإلتزامات غير المتداوله	73.03	111.99	-35%
الإلتزامات المتداوله	649.24	955.97	-32%

يتضح مما سبق أن الشركة قد تمكنت خلال العام المالي المنتهي في 2025/6/30 من تعزيز مركزها المالي بصورة جوهريه، حيث ارتفعت الأصول وحقوق الملكية بشكل ملحوظ، في مقابل تراجع حجم الإلتزامات قصيرة وطويلة الأجل. وقد انعكس ذلك إيجابياً على مؤشرات السيولة والملاءة المالية، بما يؤكد قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وتعزيز استقرارها المالي، ويمثل قاعدة قوية لدعم خططها المستقبلية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

رابعا : التدفقات النقدية :-

(القيمة بالمليون جنيه)

بيان	30 يونيو 2025	30 يونيو 2024	نسبة التغير
رصيد النقدية أول الفتره	519.85	143.52	262%
صافي التدفقات النقدية من النشاط الجاري	86.89	183.20	-53%
صافي التدفقات النقدية من النشاط الإستثماري	111.10	30.59	263%
صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي	39.21	162.53	-124%
رصيد النقدية آخر الفتره	678.62	519.85	31%

1. رصيد النقدية أول المدة: شهد ارتفاعاً كبيراً بنسبة 262%، وهو ما يعكس تحسناً ملحوظاً في السيولة المالية المتاحة للشركة ببداية الفتره.
2. أنشطة التشغيل: انخفضت التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل بنسبة 53%، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى قيام الشركة بسداد مديونيات متأخرة تجاه بعض الموردين الرئيسيين، من أبرزها:

- شركة باير :نحو 3.5مليون دولار أمريكي بما يعادل 175مليون جنيه مصري.
- شركة أوم فارما: نحو 879ألف فرنك سويسري بما يعادل 50مليون جنيه مصري.



وقد انعكس هذا السداد بشكل سلمي على التدفقات النقدية من التشغيل، إلا أنه في الوقت ذاته عزز من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ورسخ الثقة مع مورديها. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة ملتزمة حاليًا بسداد مستحقات جميع الموردين أولاً بأول عند الاستحقاق، بما يقلل من تراكم أي التزامات مستقبلية.

3. أنشطة الاستثمار: سجلت التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية زيادة بنسبة 263%، وهو ما يعكس نشاطاً قوياً في إدارة الاستثمارات طويلة الأجل وتحقيق عوائد إيجابية منها.
4. أنشطة التمويل: تراجعت التدفقات النقدية بنسبة 124%، نتيجة تقليص الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي وسداد جزء من الالتزامات التمويلية القائمة، وهو ما يشير إلى تحسن المركز المالي وتقليل حجم المديونية.
5. رصيد النقدية آخر الفترة: ارتفع بنسبة 31% ليلبلغ مستوى أفضل مقارنة بالعام السابق، بما يؤكد استقرار وضع السيولة النقدية نسبياً على الرغم من الضغوط والتحديات التشغيلية.

من العرض السابق يتضح بجلاء أنه على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت الشركة خلال العام المالي، فقد تمكنت من تحقيق أداء مالي متميز، حيث نجحت في تحقيق مستهدفات الربحية قبل الضرائب بمعدل نمو بلغ نحو 184%، كما ارتفع صافي الربح بعد الضرائب بنسبة 164%، وهو ما يعكس بوضوح سلامة القرارات الاستراتيجية وجودة اختيار كل من المزيج الإنتاجي والمزيج البيعي. ويؤكد هذا الأداء أن الشركة تسير في المسار الصحيح الذي يوازن بين تعظيم العائد وتحقيق الكفاءة التشغيلية.

وانطلاقاً من هذه النتائج، فإن الشركة تعتزم المضي قدماً في تعزيز استراتيجيتها من خلال الاستمرار في تطوير وتحديث أصولها الإنتاجية ومناطقها الصناعية بما يرفع من كفاءتها ويزيد من طاقتها الإنتاجية، فضلاً عن الالتزام التام بتطبيق متطلبات التصنيع الجيد (GMP) وتبني أحدث التكنولوجيات العالمية في مجال الصناعات الدوائية، بما يضمن للشركة الاستدامة والتنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

وختاماً، نتقدم بخالص الشكر والتقدير لحضراتكم على كريم تشریفكم لنا، داعين الله أن يوفقنا وإياكم لما فيه الخير، وكل عام وأنتم بخير

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدكتور / عصام

نشكرك يا دكتور محمد علي هذا العرض الجيد ونتمنى مضاعفة هذا الرقم بإذن الله

السادة الجهاز المركزي يتفضلوا .

أ. عزة الرافي حسنين ...

لسلام عليكم السادة الافاضل اعضاء الجمعية والسادة المساهمين و جميع الحضور الكرام لشركة مفيس للأدوية كل عام و حضراتكم

بخير: سنعرض على حضراتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية لشركة مفيس للأدوية عن العام المالي 2024 / 2025

و التقرير معروض على حضراتكم و يدرج كاملا في محضر الجلسة سيقدم لكم الاستاذ / محسن اهم الملاحظات

أ. محسن عبد الرحيم



تقرير مراقب الحسابات و الرد عليه

على القوائم المالية لشركة مفيس للأدوية والصناعات الكيماوية في 2025/6/30

إلى السادة / مساهمي لشركة مفيس للأدوية والصناعات الكيماوية

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية المرفقة " لشركة مفيس للأدوية والصناعات الكيماوية " شركة تابعة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة 1981 المتمثلة فى قائمة المركز المالي للشركة فى 2025/6/30 وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الادارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات :

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط واداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أى أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة اداء اجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية وتعتمد الاجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهامة والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ .

ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء الرأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى اعدت بمعرفة الادارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية .

الرأى

وأننا نرى أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .
فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى لمفيس للأدوية والصناعات الكيماوية فى 2025/6/30 وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى هذا التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخرى :-

- تمسك الشركة بحسابات ماله منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب أثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام للتكاليف نوصي بتطويره وقد تم جرد الأصول الثابتة والمخزون بمعرفته إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لأحكام ومتطلبات القانون 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً نشير إلى :

- بلغ صافي الأصول الثابتة في 2025/6/30 بنحو 75 مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ نحو 204 مليون جنيه وقد تبين ما يلي :-
- تم جرد الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ في 2025/6/30 بمعرفة الشركة وتحت إشرافنا الإختباري وفي حدود الإمكانيات المتاحة وتم حساب الإهلاك طبقاً للنظام المحاسبي الموحد وتعديلاته كالمتبع في السنوات السابقة .

الملاحظة الأولى:

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم الاستفادة من مصنع الزيتون البالغ تكلفته الدفترية (أراضي ومباني) نحو 211 ألف جنيه ومتوقف منذ عام 2004 لعدم توافر شروط التصنيع الجيد (GMP) وكذا إختلاف مساحة أرض المصنع المقيمة بالدفاتر بمساحة 3179م² عن المثبت بالعقد المسجل بأسم شركة ممفيس الكيماوية بدلاً من شركة ممفيس للأدوية حالياً بمساحة 2427م² بنقص قدره 752 م² ، كما أظهر الرفع المساحي عن طريق الهيئة المصرية العامة للمساحة أن المساحة الفعلية لأرض المصنع 2971م² وقد وافق مجلس الإدارة بجلسته رقم (372) بتاريخ 2021/3/6 علي طرح المساحة المسجلة بالعقد و تبلغ 2427م² للبيع بالمزاد العلني مع رفع دعوة لاثبات ملكية باقي مساحة الارض واتخاذ كافة اجراءات الفصل بين المساحتين طبقاً للتقرير الهندسي المقدم من المركز الاستشاري المصري علما بانه تم الحصول علي موافقة السيد / رئيس الجمهورية علي البيع بتاريخ 2019/8/6 ووافق مجلس الإدارة بجلسته رقم (416) بتاريخ 2023/11/25 على إصدار قرار بتشكيل لجنة لإتخاذ إجراءات التقييم في ضوء القرار الوزاري رقم (56) لسنة 2019 بمباشرة إجراءات فض المظاريف والبت في العروض المقدمة للتصرف في قطعة الأرض الخاصة بمصنع الزيتون من خلال عدد ثلاث مكاتب خبرة معتمدة لدى البنك المركزي المصري ومازال الامر قيد التنفيذ .

يتعين متابعة كافة الاجراءات القانونية لاثبات المساحة الفعلية للارض و اتخاذ اللازم نحو تصحيح اسم مالك الارض بالعقد المسجل والعمل على الاستغلال الامثل للمصنع لما يمثله من أموال معطلة في ظل حاجة الشركة للسيولة النقدية وبما يعود بالنفع على الشركة.

الاستاذ / هاني الشرقاوي

الرد:

بخصوص أرض مصنع الزيتون فقد تم الآتي :-

- الحصول على موافقة مجلس الادارة والجمعية العامة على بيع مصنع الزيتون القديم.



- تم الحصول على تقييم عدد (2) مئمن بأطرف مغلقة ومسلمة الى السادة مسئولى البيع ببنك القاهرة فرع مدينة نصر وتم وضع كراسة الشروط.
- تم تغيير استخدام الارض من (صناعي) الى (سكني).
- تم عمل تقرير هندسي من المهندس الاستشاري للشركة بإمكانية الفصل بين مساحة 2426.95م² والمشهرة والمملوكة للشركة وبين مساحة 544.19م² بشرط إجراء عملية الفصل بمعرفة شركة هندسية متخصصة نظرا لقدم المباني وعدم التعرض للانهييار أثناء الفصل وسيتم اتخاذ الإجراءات لإنهاء أثبات ملكية باقي المساحة وقدرها 544.19م².
- موافقة المجلس على بيع المساحة المشهرة ملك الشركة مساحة 2426.95م².
- جاري مخاطبة وزارة قطاع الاعمال للانتهاء من إجراءات البيع.

الملاحظة الثانية:

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن الاختلاف في مساحة الأرض لموقع الشركة بمنطقة الاميرية والبالغة نحو 7 ط – 19س بين العقد المسجل والمقيد بدفاتر الشركة بمساحة قدرها 16ف – 19ط – 1س وبين ما تم اثباته بمحضر الجرد السنوى في 2024/6/30 بمساحة قدرها 16ف – 11ط – 6س ، هذا وقد ورد برد الشركة على تقاريرنا السابقة بان الفروق تتمثل في مساحة أرض مصنع الشركة بالأميرية خارج الأسوار وبين المساحة الواردة بمحضر الجرد الفعلي التي تمثل مساحة أرض مصنع الشركة من داخل أسوار الشركة وبالرغم من توصية الجمعية العامة للشركة لإدارة الشئون القانونية بدراسة ذلك وهو الامر الذى لم يتم بعد.
- يتعين الإلتزام بما جاء بتوصيات الجمعية العامة المشار إليها والإفادة .

الرد:

- تم بحث الأمر بمعرفة الادارة القانونية بالشركة وتم التحقق بأن العقود المبرمة في هذا الشأن توضح حدود موقع الارض كاملة وما تطل عليه من جوانبها الأربعة وأن المساحات خارج أسوار الشركة تعد ضمن خطوط التنظيم.
- وقد تم موافاة الجهات المحققة بوزارة قطاع الأعمال العام بتلك العقود وكذلك الخريطة المساحية التي توضح حدود الأرض.

الملاحظة الثالثة:

- مازال لم يتم تسجيل شقة بمنطقة الزيتون – محافظة القاهرة و كذا عدم استغلالها منذ عام 1997 والبالغ قيمتها 100 ألف جنيه.
- يتعين موافاتنا بالاسباب التي تعوق عدم التسجيل و اتخاذ اللازم نحو إنهاء إجراءات تسجيلها واستغلالها الاستغلال الأمثل.

الرد:

- جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال عملية التسجيل وفقاً للمتطلبات القانونية والإدارية المعمول بها.
- جاري البحث أفضل السبل للاستفادة منها بما يحقق أقصى منفعة للشركة.



الملاحظة الرابعة:

- تضمنت الأصول الثابتة الآلات والمعدات . وسائل نقل متوقفة أو مشونة وغير صالحة للاستخدام أو مطلوب تكهينها بنحو 8.1 مليون جنية بالمخالفة للفقرة 67 من معيار المحاسبة المصري رقم 10 بشأن الأصول الثابتة تتمثل فيما يلي :-
- نحو 6.5 مليون جنية قيمة الات ومعدات متوقفة و غير مستخدمة و معطلة .
- نحو 1.6 مليون جنية قيمة وسائل نقل متوقفة عن العمل بجراج الشركة (سيارات نقل واتوبيسات) أو بالورش الخارجية مهلكة بالكامل .

يتعين اتخاذ اللازم في شأن ما تقدم والالتزام بالمعيار المشار اليه.

الرد:

- تم إجراء دراسة فنية شاملة للآلات والمعدات غير المستخدمة، بهدف تحقيق أقصى استفادة منها، بإعادة تشغيلها ، بما يحقق مصلحة الشركة.
- تم فعلياً إجراء صيانات لبعض السيارات بهدف تشغيلها و الباقي جاري صيانتها، بما يحقق مصلحة الشركة.
- يجري حالياً تحديث وصيانة الأصول الثابتة وفق الأولويات المتاحة .
- تم التبيه بالالتزام بما جائت به المعايير.

الملاحظة الخامسة:

- بلغت التكلفة التاريخية للأصول الثابتة المملوكة للشركة في 2025/6/30 نحو 279.4 مليون جنية منها نحو 98 مليون جنية أصول مهلكة دفترياً وما زالت تعمل في الإنتاج مما يدل على عدم قيام الشركة بدراسة الأعمار الإنتاجية لأصولها الثابتة وكذا القيمة التخريدية كل فترة مالية بالمخالفة للفقرة (51) من معيار المحاسبة المصري رقم (10) بشأن الأصول الثابتة .
- يتعين الإلتزام بالمعيار المشار إليه واتخاذ القرار المناسب في ضوء الدراسة بشأن أصولها الثابتة لإحلالها أو تجديدها .

الرد:

جاري عرض خطة استثمارية لشراء معدات جديدة تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتعزيز القيمة المضافة للشركة، وذلك بالتوازي مع دراسة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة غير المهلكة دفترياً.

الملاحظة السادسة:

- تضمنت الأصول الثابتة مبلغ 2.670 مليون جنية تمثل قيمة 60% من قطع الغيار الموردة من شركة إخناتون الصادر لها أمر توريد رقم 2151 في 2020/12/5 لإعادة هيكلة وتأهيل محطة المياه استيلماس والتي تم توريدها في 2021/10/3 وما زال الخلاف بين الشركة والمورد قائم لحدوث تسريب بالمحطة والتي تم إغلاقها أكثر من مرة من قبل هيئة الدواء علماً بأنه جاء برد الشركة على تقاريرنا السابقة بشأن



الفحص المحدود عن مراجعة المركز المالي للشركة في 2025/3/31 بأنه جارى التفاوض مع المورد من خلال الجهات المختصة لإنهاء الأمر معه وهذا لم يتم حتى تاريخه .

يتعين تحديد المسؤولية وإجراء التحقيق اللازم في هذا الشأن.

الرد:

جاري التفاوض مع المورد من خلال الجهات المختصة لإنهاء الامر معه.

الملاحظة السابعة:

- بلغت قيمة الأصول غير الملموسة في 2025/6/30 نحو 5.2 مليون جنيه تمثل صافي القيمة المتبقية من شراء حقوق ومقابل تنازل لبعض الأسماء التجارية الخاصة بشركة شيرينج بمبلغ 2 مليون دولار من شركة شارب أند دوم طبقاً للعقد المبرم لنقل ملكية الأصول بينهم في 2015/4/26 بالمخالفة لفقرة 107 ، 108 من معيار الأصول غير الملموسة لعدم إستهلاك الأصول ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة وإعادة تقييمها سنوياً أو عندما يكون هناك مؤشر على إضمحلال الأصل .
يتعين الإلتزام بما ورد بالمعيار المشار إليه .

الرد:

جاري الدراسة و عمل اللازم بما يتوافق و المعايير.

الملاحظة الثامنة:

- بلغ رصيد حساب المشروعات تحت التنفيذ في 2025/6/30 نحو 11.4 مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلي :-
 - مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم الإنتهاء من تنفيذ أعمال بعض المشروعات منذ سنوات وحتى تاريخه مما له الأثر على ضياع الفرصة البديلة وأموال الشركة وقد تضمنت ما يلي:-
 - نحو 4.34 مليون جنيه قيمة ماتم صرفه علي مشروع الميكنة القديم منذ 2009/1 منها نحو 1 مليون جنيه مصروفات وأجور وحوافز ولم يتم الإنتهاء من استلامه حتى تاريخه بمدة تأخير نحو 15 سنة خاصة في ظل تفعيل مشروع التحول الرقمي الجديد كما لم نواف بما انتهت اليه التحقيقات بشأن المخالفات التي شابت إستكمال المشروع .
 - نحو 1.7 مليون جنيه قيمة ماتم صرفه علي مشروع التحول الرقمي ERP حيث تم خصمه بمعرفة الشركة القابضة طبقاً للتعاقد المبرم في 2020/2/24 عن طريق الشركة القابضة مع شركة (دي جي تك) وشركة مايكروسفت لشراء تراخيص استخدام برامجها و تقديم الخدمات الاستشارية بمدة توريد من 6- 8 اسابيع من تاريخ التعاقد المشار اليه .
 - كما مازال حساب الإنفاق الاستثماري والتكوين الاستثماري يتضمن:-
- نحو 1.328 مليون جنيه تمثل قيمة ما تم صرفه على إنذار حريق بمخزن تام الصنع لم يتم تنفيذها منذ 2023/3 (شركة النيل للهندسة والتبريد) مدة توريد 4 شهور وهو ما لم يتم حتى تاريخه .



- نحو 200 ألف جنيه تمثل قيمة جهاز دبل كون (خلاط بودرات) تم الاتفاق على شراؤها بين الرؤساء التنفيذيين لشركة ممفيس والشركة العربية في 2023/11/16 دون تحديد معيار للإتفاق على السعر والحالة الفنية للجهاز (فاتورة في 2024/5/9 ومحضر فحص وإستلام في 2024/5/16) ولم نقف على أسباب عدم تشغيل الجهاز حتى تاريخه.
- نحو 160 ألف جنيه قيمة المتبقى من الدفعة المقدمة لشركة إكسبريت لتطوير المنطقة العقيمة منذ 2021.
- نحو 2.907 مليون جنيه قيمة تشوينات قطع غيار لعمل عمرة لكباس الهواء بمعرفة شركة أطلس كوبكو منذ 2024/5 لم يتم الإنتهاء منها .
- يتعين اتخاذ اللازم تجاه ما سبق والعمل على سرعة الإنتهاء من تنفيذ تلك المشروعات المشار إليها للإستفادة منها واستغلالها الاستغلال الأمثل حفاظاً على حقوق الشركة في ظل الزيادة المستمرة في الاسعار.

الرد:

- مشروع ميكنة الأعمال لشركات المرحلة الأولى حيث تم التعاقد من خلال الشركة القابضة للأدوية. ويجري حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق بين الشركة القابضة للأدوية ووزارة قطاع الأعمال العام.
- بالإشارة إلى ما ورد بشأن استمرار إدراج بعض المبالغ ضمن حساب الإنفاق والتكوين الاستثماري فإنه جاري التنسيق مع الشركات المذكورة لسرعة الإنتهاء من هذه المشروعات والاستفادة منها بالشكل الأمثل.

الملاحظة التاسعة:

- عدم إدراج قسم السوائل في خطة التطوير على الرغم من ملاحظات هيئة الدواء الواردة للشركة ودون وجود دراسة استبعاد القسم من الخطة ولجوء الشركة لبحث التصنيع لدى الغير (TOLL) حيث تم التعاقد مع شركة راميدا بتاريخ 2023/12/14 حيث بلغ صافي القيمة الدفترية لقسم السوائل في 2025/6/30 نحو 67 ألف جنيه مما يشير لقدم الآلات والمعدات وانتهاء عمرها الافتراضى وحاجتها الماسة للتطوير هذا بالإضافة لعدم تمكن الشركة من إنتاج الأشرطة الخاصة بقسمي التصدير والعطاءات لتوقف القسم ورغم التعاقد مع شركة راميدا في 2023/12 إلا أنه لم يتم استلام أى كميات منهم لاحتياجاتهما .
- وكذا وجود ملاحظات مدرجة من جانب هيئة الدواء المصرية (لم يتم معالجتها وتلافيها) بقسم الأقراص الملونة (الكارموريت) وقسم البيطرى طبقاً لما تم عرضه بمحضر لجنة التطوير.
- يتعين موافقتنا بعدم الإستفادة بمبادرة البنك المركزى لدعم الصناعة وتطوير الأقسام الإنتاجية طبقاً لإشتراطات التصنيع الجيد وبما يحقق صالح الشركة.

الرد:

تم تأجيل تطوير قسم السوائل لارتفاع تكلفته وعدم جدواه اقتصادياً في ظل محدودية إنتاجه، وتم التعاقد مع شركة "راميدا" لتصنيع المستحضرات نيابة عن الشركة، لضمان توافر المنتجات ، وقد بدأت بالفعل في الإنتاج لتغطية احتياجات السوق.



الملاحظة العاشرة:

- بلغت الإستثمارات المالية طويلة الأجل في تاريخ المركز المالي نحو 6.5 مليون جنيه حيث لم يتم الإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى رقم (47) الأدوات المالية " لتصنيف الأصول المالية " (التكلفة المستهلكة ، القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) اعتماداً على نموذج الأعمال الذى يتم فى إدارة الأصل المالى وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به .

يتعين الإلتزام بما ورد بالمعيار سالف الذكر.

الرد:

سوف يتم الإلتزام بتطبيق المعيار.

الملاحظة الحادية عشر:

- ظهر رصيد حساب المخزون فى 2025/6/30 بنحو 452.6 مليون جنيه بعد تخفيضه بنحو 4.12 مليون جنيه مقابل نحو 255 مليون جنيه عن العام السابق بزيادة بنحو 201 مليون جنيه بنسبة 44 % .
- تم جرد المخزون بمعرفة الشركة وتحت إشرافنا الإختباري وفي حدود الإمكانيات المتاحة وتم مطابقة نتائجه على السجلات و قد تم إبلاغ الشركة بالملاحظات بتقريرنا برقم (413) بتاريخ 2025/7/31 وتم تقييمه بنفس الأسس المتبعة فى الأعوام السابقة .
- تم استبعاد نحو 3.67 مليون جنيه من مخزون الانتاج غير التام لعدد (28) تشغيل نتيجة انتهاء الصلاحية خلال العام المالى الحالى والسابق وكذا عدم المطابقة منها :-
- 11 تشغيل لمستحضر إيبوفين 400 مجم 1000 قرص عطاءات منذ 2024/2 صدر لها قرار إعدام فى 2025/5/5 لعدم المطابقة (Dissolution) بتكلفة بلغت نحو مليون جنيه.
- وكذا عدد 2 تشغيل لمستحضر إيتافلين أمبول 6 أمبولة سوق محلى صدر لها قرار إعدام فى 2024/12/9 بتكلفة بلغت نحو 200 ألف جنيه
- ولم تقم الشركة بإجراء التحقيق وتحديد المسؤولية عن تحملها الخسائر السابقة ومجازاة المتسبب .

ويتصل بذلك عدم قيام إدارة التكاليف بإعداد تقرير بتحليل أسباب الإنحرافات لمستحضرات السابق الإشارة إليها بين الكميات الفعلية والمعيارية لإحكام الرقابة على المنصرف للإنتاج أولاً بأول حيث تلاحظ إنخفاض الكميات المنتجة من تشغيلات الإيتافلين أرقام 224061 ، 225073 لكميات 5300 ، 5400 بإنحراف نحو 15 % عن الكميات المعيارية للتشغيلة نحو 6200 ولم نقف على أى إجراءات أتخذت لتحديد أسباب الإنحراف لإتخاذ اللازم بشأنها .

يتعين تحديد المسؤولية وأجراء التحقيق بشأن ما سبق مع تفعيل دور إدارة التكاليف فى تحديد أسباب الإنحرافات بين الفعلى والمعيارى ودراسة أسباب الإعدامات وتحميل المتسبب والإفادة .

الرد:

جاري دراسة الموضوع من خلال لجنة فنية



وبشأن ما ورد عن فروق الكميات بين الفعلي والمعياري لبعض التشغيلات، فقد كلفت إدارة التكاليف بدراسة وتحليل أسباب الانحرافات المشار إليها ورفع تقرير تفصيلي للإدارة العليا .

الملاحظة الثانية عشر:

- بلغت قيمة الخامات التي انتهت صلاحيتها في 2025/6/30 نحو 585 ألف جنيه حيث تم إعدام خامات خلال الفترة بما قيمته 187 ألف جنيه ونحو 398 ألف جنيه لم يتم إعدامها حتى تاريخه رغم تأكيد تقرير التخطيط على استخدامها في الإنتاج أو مستغنى عنها ويجب التصرف فيه وهو ما لم يتم .
- بخلاف نحو 3.62 مليون جنيه خامات قاربت على الانتهاء منها نحو 363 ألف جنيه خامات مستغنى عنها طبقاً لرؤية التخطيط ولم نقف على الإجراءات التي أتخذت للتخلص منها .
- يتعين تحديد الأسباب والمبررات التي أدت إلى إعدام تلك الخامات وإجراء دراسة دقيقة لكيفية الاستفادة من الخامات التي قاربت صلاحيتها على الانتهاء والإفادة .

الرد:

- تم العرض على مجلس الإدارة ومناقشة الموقف مع الإدارات المختصة، حيث تم إعدام خامات بقيمة 187 ألف جنيه، بينما ما زالت خامات بقيمة 398 ألف جنيه جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخلص منها بالإعدام وفقاً للضوابط المعتمدة.
- وبشأن ما ورد بتقرير التخطيط من إمكانية استخدام بعض الخامات في الإنتاج أو اعتبارها مستغنى عنها، فقد تمت مراجعة الموقف وتبين أنه تم بالفعل استخدام خامات بقيمة نحو 1.1 مليون جنيه، بينما تبقى خامات بقيمة نحو 291 ألف جنيه لم يتم التصرف حيث أن تلك الكميات التي تعرضت لإنهاء صلاحيتها .
- كما يجري متابعة الخامات التي قاربت صلاحيتها على الانتهاء والبالغة نحو 3.62 مليون جنيه، منها 363 ألف جنيه مصنفة كمستغنى عنها طبقاً لرؤية التخطيط، وذلك بهدف وضع أنسب الآليات للتعامل معها بما يحافظ على موارد الشركة ويحد من الفاقد.

الملاحظة الثالثة عشر:

- تضمن مخزن الإستقبال (خامات) كمية 2.75 كيلو بقيمة 572 ألف جنيه لخامة Vitamin D3 تم رفضها من قبل إدارة مراقبة الجودة في 2024/9/9 وعلى الرغم من المخاطبات المتكررة من الشركة للمورد للتعويض بكمية بديلة إلا أنه حتى 2025/5/31 طلب المورد بإرسال عينة للتحليل بمعرفته ولم يتم البت فيها حتى تاريخه وقد تبين لنا من المراجعة أن تاريخ شحن البضاعة من المورد في 2024/7/1 يلي تاريخ إنتاج الخامة بنحو 16 شهر في 2023/3/7 ولم نقف على أسباب قبول الشركة لشحن بضاعة مضى عليها ما يقرب من نصف تاريخ صلاحيتها .
- يتعين تحديد أسباب قبول خامات مضى على تاريخ إنتاجها مدة طويلة وكذا التأخر في إتخاذ الإجراءات اللازمة لمخاطبة الموردين فور رفض البضاعة من قبل إدارة الجودة حفاظاً على أموال الشركة .

الرد:



تم توريد كمية إجمالية قدرها (30 كجم) من خامة Vitamin D3 على دفعتين خلال شهري (أبريل ويوليو 2024)، وقد أسفرت نتائج الفحص عن وجود كمية 2.75 كجم غير مطابقة للمواصفات.
كما تجري حاليًا متابعة الإجراءات مع شركة الشحن لإرسال عينة من الكمية غير المطابقة إلى المورد الخارجي لإعادة تحليلها والبت فيها، تمهيداً لتعويض الشركة وفقاً لنتائج الفحص.

الملاحظة الرابعة عشر:

- بلغ المخصص المكون في 2025/6/30 مبلغ 4.12 مليون جنيه عن أصناف راكدة و بطيئة الحركة وقاربت علي الإنتهاء من الخامات و قطع الغيار ومواد التعبئة و التغليف و المهمات في حين بلغت الخامات التي قاربت على الإنتهاء بنحو 3.7 مليون جنيه ، قطع الغيار ومواد التعبئة و التغليف و المهمات المتوقفة منذ أكثر من عام نحو 3 مليون جنيه ، 5 مليون جنيه ، 2.2 مليون جنيه علي التوالي و بإجمالي رواكد وقارب على الإنتهاء بنحو 13.9 مليون جنيه وهو غير كافى.
يتعين تحديد ودراسة الأرصدة المتوقفة بالمخازن والمخصصات المكونه بما يعود بالنفع على الشركة.

الرد:

تم تدعيم المخصص خلال العام بمبلغ 3.8 مليون جنهما فضلا عن أنه تم التنبيه بدراسة الأصناف المخزنية الراكده والوقوف علي ما يمكن الإستغناء عنه أو ما سيتم إستخدامه.

الملاحظة الخامسة عشر:

- تضمن مخزون إنتاج غير تام نحو 1.98 مليون جنيه قيمة تشغيلات لبعض الأصناف يرجع تاريخ بعضها إلي 2024/1 لم يفرج عنها منذ أكثر من عام.
يتعين إستعجال الافراج عن تلك التشغيلات للحفاظ علي مدة الصلاحية وإستبعاد المستحضرات التي قاربت على إنتهاء ثلثي مدة الصلاحية من المخزون .

الرد:

تمت متابعة الموضوع مع هيئة الدواء المصرية والإدارات المعنية داخل الشركة، وتم بالفعل إستعجال إجراءات الإفراج عن التشغيلات المشار إليها بقيمة نحو 1.98 مليون جنيه، لضمان الحفاظ على فترة الصلاحية وسرعة التصريف.
كما يتم حاليًا التنسيق المستمر مع الجهات الرقابية لمتابعة الموقف أولاً بأول والتأكد من إنهاء كافة الإجراءات التنظيمية في أقرب وقت ممكن.

الملاحظة السادسة عشر:

- تضمن مخزون الانتاج التام عدد 6 مستحضر تزيد تكلفتها عن سعر بيعها بنحو 277 ألف جنيه بخسارة 81 ألف جنيه كما بلغت خسارة المبيعات من المستحضرات التي تزيد تكلفتها عن سعر بيعها نحو 469 ألف جنيه لعدد 13 مستحضر .
يتعين العمل علي ترشيد التكلفة والتنسيق مع الجهات المعنية لتحريك اسعارها لتتلافى خسائر تلك الأصناف وحتى لا تكون عبء على الأصناف الأخرى و اثر ذلك على نتائج أعمال الشركة.

الرد:

- يجري حالياً التنسيق مع الإدارة المركزية للتسعير بهيئة الدواء المصرية لبحث إمكانية تحريك أسعار بيع تلك المستحضرات بما يتناسب مع تكلفتها الفعلية، بما يساهم في الحد من الخسائر وتلافي استمرارها مستقبلاً.

الملاحظة السابعة عشر:

- بلغت قيمة المستحضرات التي أمكن حصرها من الإنتاج التام التي أنهت صلاحيتها وتالفة وكسروتم أستبعادها خلال العام المالي 2025/2024 ولم يتم إعدامها نحو 46 ألف جنيه بخلاف نحو 127 ألف جنيه مخزون إنتاج تام قارب علي الإنتهاء . يتعين إتخاذ اللازم نحو ضرورة التخلص الآمن من المستحضرات التي انتهت صلاحيتها وسرعة التصرف في المستحضرات التي قاربت علي الانتهاء.

الرد:

جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو التخلص الآمن من المستحضرات منتهية الصلاحية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

الملاحظة الثامنة عشر:

- تضمن مخزن إنتاج تام (تصدير) لبعض المستحضرات التي يرجع تاريخ صلاحيتها إلى 2024/9 ، 2024/10 بلغ ما أمكن حصره منها نحو 5.247 مليون جنيه لم يتم تصديرها لإنهاء السجل الصناعي في 2025/4 الأمر الذي أدى إلى تعطل التصدير. ويتصل بذلك وجود عدد 5 تشغيلات مفتوحة لمستحضر التريفارول 20 قرص تصدير منذ 2024/11 (إعلان مطبق فقط) بكمية نحو 125 ألف علبة للوكيل الصومال ولم تستطع الشركة تنفيذ أوامر التصدير الواردة من الوكيل وإشراطاته والذي أشرطت توافر مستحضر فرمين معلقات مع مستحضر التريفارول. يتعين تحديد أسباب تأخر تجديد السجل الصناعي خاصة مع قرب إنتهاء صلاحية بعض المستحضرات وعدم قدرة الشركة على توفير المستحضرات اللازمة وضياح فرض تصديرية على الشركة .

الرد:

نفيد بأن الكميات المشار إليها مخصصة للتصدير إلى دولة فلسطين، إلا أن الظروف السياسية الراهنة حالت دون شحنها في المواعيد المخططة.

الملاحظة التاسعة عشر:

- مخالفة المعيار رقم (2) بشأن المخزون حيث تضمنت الإيضاحات المتممة الإنخفاض في المخزون على أنه حساب مخصص مخزون كما لم يوضح طبيعة الإنخفاض بالمخزون سواء راكد أو قارب على الإنتهاء أو منتهى الصلاحية أو مخسر أو محرز كما لم يوضح نوع المخزون الذي تم تخفيضه (مواد خام ، إنتاج تام ، تعبئة وتغليف ، قطع غيار...) . يتعين الالتزام بالمعيار المشار اليه.

الرد:

تم التصويب وفقا لما أشار إليه المعيار.

الملاحظة العشرون:

• عدم تلافي الملاحظات السابق إبلاغها للشركة عن نظام التكاليف المطبق بالشركة لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال ويتضح ذلك مما يلي:

- عدم إستغلال الطاقة المتاحة لبعض الأقسام مثل (الأشربة - زجاجات الحقن - البودرات البيطرى - الكبسولات - الأقراص بدون الأسبرين) والبالغة بنحو 6% ، 9% ، 27% ، 36% ، 58% على التوالى وقد تبين إنخفاض نسب إستغلال الطاقة المتاحة عن العام المالى السابق للأقسام دون موافاتنا بأسباب ذلك وقيمة أعباء وخسائر الطاقة الغير مستغلة في 2025/6/30 وأثر ذلك على المخزون .

يتعين إحساب قيمة أعباء وخسائر الطاقة غير المستغلة وتحميلها ضمن حساب الأرباح والخسائر طبقا لمعيار المخزون رقم "2" فقرة 13 والعمل على الإستغلال الأمثل لتلك الأقسام لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة وإجراء التصويب اللازم.

الرد:

نفيد علم سيادتكم بأن الشركة تطبق حالياً نظرية التكاليف الإجمالية في تقييم المخزون نظراً لصعوبة احتساب الطاقة المستغلة بشكل دقيق، على أن يتم تلافي ذلك عند البدء في استخدام مشروع ERP.

الملاحظة الحادي والعشرون:

- بلغت قيمة الفاقد الصناعي بالأقسام الانتاجية عن العام المالى 2025/2024 نحو 14.5 مليون جنية منها فاقد غير طبيعى بنحو 730 ألف جنية بنسبة تجاوز نحو 5 % وقد تلاحظ تحميل تكلفة المخزون بالفاقد الغير طبيعى بالمخالفة لما يقضى به المعيار رقم (2) بند (16) بأن لا يحمل الفاقد الغير طبيعى فى المواد أو العمالة أو تكاليف الإنتاج الأخرى على تكلفة المخزون .
يتعين الإلتزام بالمعيار المحاسبى المشار إليه مع ترشيد نسب الفاقد الصناعي لما لها من أثر على نتائج أعمال الشركة مع موافاتنا بالأسس التى يتم علي أساسها وضع نسب الفاقد الطبيعى .

الرد:

تم التنبيه بعمل دراسة شاملة للفاقد الصناعي يتم عرض نتائجها أولاً بأول على الجهات ذات الصلة، مع مراعاة الإلتزام بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (2) بند (16) فيما يخص معالجة الفاقد غير الطبيعى.

الملاحظة الثانية والعشرون:

• ظهر رصيد العملاء وأوراق القبض نحو 194 مليون جنية في 2025/6/30 بعد خصم الإضمحلال البالغ نحو 6.5 مليون جنية مقابل نحو 171 مليون جنية العام السابق وقد تبين ما يلى :-



- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم تجديد العقود المبرمة مع بعض العملاء وخاصة الشركة المصرية لتجارة الأدوية حيث يتم التعامل بالعقد المؤرخ في 2006/7/1 علي الرغم من نقل تبعية الشركة المصرية من (الشركة القابضة للأدوية) إلي هيئة الشراء الموحد وكذا منح شركتي فارما أوفر سيز وابن سينا والتي انتهت عقودها في 2024/4/30 ، 2024/2/29 فترة انتقالية بنفس شروط العقد القديم دون تحرير عقود جديدة ودون أخذ أثر الزيادات السعرية للمستحضرات والتي تجاوزت 40% في الحسابان حتى 2024/9/30 حيث تم اتخاذ قرار بجلسة مجلس الإدارة رقم 427 في 2024/8/21 لتجديد العقود للشركتين اعتباراً من 2024/10/1 حتى 2025/6/30 لمدة 9 شهور بزيادة مستهدفات 40 % ومنح بونص (Turn Over) 3.5 % بضاعة بدون قيمة لمستهدفات الفترة الإنتقالية 170.04 مليون جنيه، 110 مليون جنيه لشركتي ابن سينا وفارما على التوالي إلا أنه تبين عدم أحقية منح بونص للتعامل ابن سينا والبالغة 5.9 مليون جنيه لعدم تحقيقه المستهدف بإنخفاض قدره 22 مليون جنيه (حيث تم تحرير فواتير بيع ولم يتم تسليمها حتى 2024/9/30 وتم استبعادها من المركز المالي).

الرد:

عدم تجديد العقود مع الشركة المصرية لتجارة الأدوية:

- جاري التنسيق مع الجهات المعنية لمراجعة العقود القائمة وموافاتها بالتعديلات المطلوبة لمواكبة نقل تبعية الشركة المصرية إلى هيئة الشراء الموحد، بما يضمن الامتثال لأحكام القانون 159 لسنة 1981.
 - سيتم وضع إطار زمني محدد لإنهاء إجراءات التجديد بشكل يحفظ حقوق الشركة حيث تم الإتفاق علي الخطوط العريضة لبنود العقد الجديد مع الشركة المصرية و جاري الإتفاق عليه لنه الموضوع.
- فيما يخص عدم أحقية منح بونص للتعامل ابن سينا والبالغة 5.9 مليون جنيه لعدم تحقيقه المستهدف بإنخفاض قدره 22 مليون جنيه

- نحيطكم علماً بأن البونص الممنوح لشركة ابن سينا، يتعلق بمسحوبات العميل عن الفترة من 2024/3/1 حتى 2024/9/30 باستثناء بضاعة بنحو 22 مليون جنهما تم تسليمها بعد تاريخ 2024/09/30 بفارق زمني قدره نحو (3 إلى 10) يوم. ويرجع ذلك إلى عدم توفر العدد الكافي من سيارات نقل البضائع في الشركة، مما أدى إلى تأخير تسليم الطلبات المرتبطة بحجم المبيعات المرتفع خلال شهر سبتمبر، والذي بلغ نحو (200 مليون) جنيه. إلا أنه تم مراجعة القطاع التجاري بمراعاة عدم التأخير في تسليمات البضائع (إن أمكن).
- "كما نؤكد أن قيمة مبلغ 5.9 مليون جنيه التي جرى احتسابها على سبيل الاستحقاق قد جاءت تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر، إلا أنه لا يجوز التصرف فيها إلا بعد الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة بخروجها الفعلي".

الملاحظة الثالثة والعشرون:

- لجوء الشركة للتعامل بدون عقود منظمة مع كل من شركتي ابن سينا وفارما أوفر سيز خلال الفترة الإنتقالية من 2024/3/1 ، 2024/5/1 على التوالي حتى 2024/9/30 حيث بلغت مسحوباتهم ما قيمته نحو 171 مليون جنيه ، 112.54 مليون جنيه على التوالي .

ويتصل بذلك إستمرار التعامل خلال الفترة من 2024/10/1 وحتى إبرام عقود جديدة للشركتين في شهرى إبريل ، فبراير/ 2025 على التوالي ودون تفعيل قرار مجلس الإدارة في هذا الشأن مما يضعف موقف الشركة في الحفاظ على حقوقها طرف الغير

خاصة وأنه تم تعديل نسب البونص (In Market) المستحقة للعميل ابن سينا بالمراكز المالية أكثر من مرة دون وجود سند للتعديل.

يتعين ضرورة تحديد أسباب زيادة بونص العميل ابن سينا عدة مرات بالمخالفة لقرار مجلس الإدارة والتعامل مع بعض العملاء دون إبرام عقود منظمة تحفظ حقوق الشركة.

الرد:

تم تحرير عقود لشركة بن سينا و فارما لشهري فبراير -إبريل 2025 و تم التوجيه بعدم التعامل بدون عقود مسبقه.

الملاحظة الرابعة والعشرون:

- عدم وضع الضوابط اللازمة للرقابة على البونص (Turn Over) خلال الفترة بفروع البيع والبالغ 24 مليون جنيه وكذا بونص (In Market) والبالغة نحو 11.5 مليون جنيه الممنوحة للعملاء للتخلص من مخزون الشركة طرفهم ويتضح ذلك من خلال ما يلي :-
 - منح بونص على طلبيات خاصة بشركتي ايه ثري أم والمستقبل بنسبة 5% بكمية 3448 ، 1000 على التوالى لصنف ديبروساليك مرهم 15 جم على الرغم من عدم وجود رصيد لها بالمخزن ومطلوبة بالسوق وليست في حاجة لبونص لتنشيطها .
 - منح العملاء بونص (Turn Over) على أصناف (سريعة الدوران) ومطلوبة بالسوق وليست في حاجة لبونص لتنشيطها وتباع نقداً مثل (برنكوفاكسيوم كبسول) بلغت نحو 4.975 مليون جنيه وكذا كوادادرم كريم بلغت نحو 4.7 مليون جنيه.
 - عدم تطبيق شروط منح بونص ال (In Market) بإجراء التسوية كل 3 أشهر حيث لوحظ عدم تحقيق العميل فارما للبونص المستحق خلال ال 6 أشهر (من يناير حتى يونيه 2025) وتم تعليية بونص للعميل بنحو 529 ألف جنيه بالخطأ بالمخالفة للبند الثاني من العقد والذي ينص على أحقيته في البونص بشرط أن لا تقل مبيعاته في ال 3 شهور عن 75 مليون جنيه ويرتبط بذلك تعمد الشركة عدم إدراج هذا البند ضمن بنود عقد العميل ابن سينا والذي تم إعتماده في 2025/4 عن الفترة من 2024/10/1 حتى 2025/6/30 أسوة بإدراجها ضمن عقد العميل فارما أوفرسيز حيث أدى ذلك إلى تعليية بونص بنحو 1.7 مليون جنيه .
- يتعين ضرورة تحديد أسباب ما سبق والإفادة مع إعادة النظر في البونص الممنوح لكافة العملاء مع إدراجها بالعقد مع العميل ابن سينا وتحديد أسبابه على الأصناف بطينة الحركة والتي قاربت على الانتهاء مع وضع الضوابط الكافية لإحكام الرقابة على البونص من كافة القطاعات المختصة حفاظاً على أموال الشركة .

الرد:

منح بونص للعملاء: تم منح العملاء بونصاً بناءً على التعاقدات المبرمة، وذلك من الأصناف المحلية، مع الأخذ في الاعتبار محدودية المخزون من هذه المستحضرات، وحرصاً على ضمان استمرارية التعاون مع هذه الشركات، تمت الموافقة على صرف هذه المستحضرات. نسب البونص: سيتم إعادة تقييم نسب البونص الممنوحة للعملاء لضمان العدالة والتوازن وفقاً للمبيعات الفعلية . البونص على الأصناف: سيتم توجيه البونص إلى الأصناف التي تحتاج إلى تحفيز، مع توجيهه بالموازنة للأصناف سريعة الدوران بما يضمن بقاءه ضمن سوق المنافسة.

تعزيز الرقابة: سنقوم بتطبيق ضوابط رقابية لضمان دقة صرف البونص وحماية أموال الشركة من أي مخالفات

الملاحظة الخامسة والعشرون:

- بلغت المديونية المستحقة على العميل الشركة المتحدة للصيادلة في 2025/6/30 بنحو 1 مليون جنيه تم تحويلها للشئون القانونية لإتخاذ اللازم بشأن تحصيلها وتوقف الشركة في احتساب غرامات التأخير من 2024/1/1 رغم عدم إلزام العميل بالسداد وحتى تاريخه.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم احتساب غرامات التأخير الواجبة مع ضرورة إتخاذ اللازم ومتابعة الإجراءات القانونية لتحصيل مديونيات العميل للحفاظ على حقوق وأموال الشركة طرف الغير.

الرد:

جاري إتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الموقف المالي للشركة المتحدة للصيادلة فضلا عن إحالتها إلى قطاع الشئون القانونية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحصيل مستحقات الشركة.

الملاحظة السادسة والعشرون:

- بلغت المبيعات في تاريخ المركز المالي لشركة ابن سينا وفارما نحو 647 مليون جنيه بنسبة 43% من إجمالي المبيعات البالغة نحو 1.502 مليار جنيه ونحو 467 مليون لشركة أيه ثري فارم ولابوركس والمستقبل بنسبة 31% وقد تلاحظ بشأنها ما يلي:
- تجاوز المديونية المستحقة على عملاء شركات التوزيع في تاريخ المركز المالي عن قيمة خطابات الضمان المقدمة منهم الأمر الذي يعرض الشركة لمخاطر عدم تحصيل مستحقاتها يوضح ذلك المرفق التالي:



العميل	المديونية	خطاب الضمان	التجاوز
الشركة المصرية سوق	13.7 مليون جنيها	صفر	13.7 مليون جنيها
الشركة المصرية عطاءات	11.1 مليون جنيها	صفر	11.16 مليون جنيها
شركة فارما أوفرسيز سوق	21.9 مليون جنيها	1 مليون جنيها	20.9 مليون جنيها
شركة فارما أوفرسيز عطاءات	28.04 مليون جنيها	1 مليون جنيها	27.04 مليون جنيها
شركة ابن سينا فارم سوق	58.36 مليون جنيها	25 مليون جنيها	33.36 مليون جنيها
شركة ابن سينا فارم عطاءات	35.9 مليون جنيها	2 مليون جنيها	33.9 مليون جنيها

يتعين زيادة قيمة خطابات الضمان مما يتناسب مع قيمة المديونية للعملاء حفاظاً على حقوق الشركة طبقاً للعقود المبرمة معهم.

الرد:

- بالفعل سعت الشركة من خلال إدارتها على جذب عملاء جدد ذات التعامل النقدي (دفع مسبق) بهدف الحد من مخاطر تقلبات السوق.
- جاري التواصل مع شركات التوزيع لزيادة خطابات الضمان بما يتناسب مع حجم تعاملات كل شركة او التعامل النقدي.

الملاحظة السابعة والعشرون:

- موافقة مجلس الإدارة بجلسته رقم 437 بتاريخ 2025/3/6 على المذكرة المقدمة من الشئون القانونية بشأن إعدام مديونيات العملاء التي تعذر تحصيلها والمحالة للشئون القانونية عن الأعوام 1991 حتى 2009 بمبلغ نحو 2.7 مليون جنيها إلا أنه تبين ما يلي :
 - تم إستبعاد مبلغ نحو 264 ألف جنيها خاصة بشركة أكتي فارما مازالت منظورة بالقضاء حتى تاريخه.
 - إستناد الشركة إلى أسباب عامة لتعذر التحصيل من (غلق صيدليات ، تغيير نشاط ، هروب بعض العملاء ، أحكام جنائية صادرة ضد بعض العملاء ،) دون دراسة لموقف كل عميل على حدة وأثر ذلك على إعتبارها ديون معدومة مصروف واجبة الخصم بالإقرار الضريبي لعدم تحديد موقف كل عميل على حدة .
- يتعين تحديد الموقف القانوني النهائي لكل عميل على حدة قبل إعدام مديونيات العملاء وموافاتنا في هذا الشأن .

الرد:

- بشأن موافقة مجلس الإدارة بجلسته رقم (437) بتاريخ 2025/3/6 على إعدام مديونيات عملاء متعذر تحصيلها عن الفترة من 1991 حتى 2009، بمبلغ نحو 2.7 مليون جنيها، نود الإحاطة بالآتي:
- تم استبعاد مبلغ 264 ألف جنيها الخاص بشركة "أكتي فارما" من قرار الإعدام، نظراً لكون النزاع لا يزال منظوراً أمام القضاء، وذلك التزاماً بعدم شطب أية مديونية محل نزاع قضائي قائم.
 - جاري حالياً مراجعة كافة حالات العملاء المدرجين ضمن المديونية المعدومة بصورة تفصيلية من خلال الشئون القانونية، حيث يتم إعداد مذكرة مستقلة توضح الوضع القانوني لكل عميل على حدة، مع المستندات الداعمة.

الملاحظة الثامنة والعشرون:

• تركزت معظم مبيعات الشركة خلال الفترة على صنف الأسبرين بروتكت بنحو 270 مليون جنيه بنسبة 18% من إجمالي قيمة المبيعات والبالغة نحو 1.502 مليار جنيه والذي تم تحريك سعر بيعه بعد الخصم بزيادة سعرية لأكثر من 100% (من 25 إلى 55 جنيه) وهو ما ساهم في ارتفاع رقم المبيعات مقارنة بالفترة المثلثة للعام السابق بالإضافة إلى وجود 4 مستحضرات (ديفارول مائي، جاراميسين كريم، ممفيس كارباميد، دوكسيم 500، كوادريم كريم، سيبرو) حققت مبيعات بنحو 777 مليون جنيه بنسبة 52% من صافي المبيعات خلال الفترة مما يعرض إيرادات الشركة لخطر الاعتماد على أصناف محددة وعدم تنوع المزيج البيعى .

يتعين العمل على تلافي تركيز مبيعات الشركة على أصناف محددة لها مع إعادة النظر في التشكيلة البيعية والخطة التسويقية بما يساهم في تنمية مبيعات الشركة والحفاظ على تواجد أصنافها بسوق الدواء المصرى.

الرد:

تعمل الشركة على:

- توسيع نطاق تسويق المستحضرات المتوسطة والمنخفضة التداول لرفع مساهمتها البيعية.
 - الترويج للمستحضرات الجديدة والمستهدفة وفقاً لتحليل الاحتياجات السوقية.
 - مراجعة دورية للمزيج البيعى لضمان توزيع متوازن للإيرادات وتعزيز المرونة السوقية.
- وذلك في إطار استراتيجية متكاملة تهدف إلى تحقيق نمو مستدام بما يدعم استقرار الإيرادات ويعزز القدرة التنافسية للشركة في سوق الدواء.

الملاحظة التاسعة والعشرون:

• ارتفاع نسبة مردودات المبيعات خلال الفترة والبالغة نحو 120 مليون جنيه بنسبة نحو 8% من قيمة المبيعات البالغة نحو 1.502 مليار جنيه منها مردودات لشركة ابن سينا بنحو 28.2 مليون جنيه من إجمالي المبيعات البالغة نحو 167 مليون جنيه بنسبة 17% خلال الفترة من 2024/10/1 إلى 2025/6/30 وما يترتب على ذلك من عدم أحقية منح بونص لبعض العملاء لعدم تحقيق قيمة الطلبية طبقاً لإعتماد العضو المنتدب حيث تم منح بونص للعميل ايه ثرى أم في 2025/3/30 على طلبية بنحو 25 مليون جنيه إلا أنه تبين رد فواتير (إلغاء) لكمية 15 ألف علبة ديبروساليك بنحو 266 ألف جنيه .

يتعين بحث أسباب ارتفاع نسبة مردودات المبيعات لما له من أثر على منح بونص للعملاء وعمولات البيع بدون وجه حق.



الرد:

بالإشارة إلى ما ورد بالملاحظة بشأن مردودات المبيعات وأثرها على منح البونص، نفيد علم سيادتكم بأنه قد تم التنبيه على القطاع التجاري بضرورة الالتزام بأنه في حال إجراء أي تعديل على الأصناف أو القيم الخاصة بالدراسة المالية المعتمدة للبونص، يتم إعادة الدراسة من جديد، وإلغاء الموافقة السابقة التي طرأ عليها التغيير.

الملاحظة الثلاثون:

- تأخر الشركة في إرسال المصادقات للعملاء للوقوف على صحة أرصدهم و لم تتلقى أي ردود منهم على تلك المصادقات حتي تاريخه حيث تم إرسالها بتاريخ 2025/7/28 مما يشير الي أن الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية في 2025/6/30 تعبر عن وجهة نظر الشركة كما لم يتم إرسال مصادقات للعملاء (دائن) وعملاء الخارج وكذا الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى والتأخر في إرسال مصادقات لأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من الموردين والاكتفاء بعدد محدود منهم وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية (أدلة الإثبات). كما لم يتم إجراء مطابقات مع عملاء شركات التوزيع في 2025/6/30 للوقوف على صحة الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية مما يشير الي أن الأرصدة الظاهرة تعبر عن وجهة نظر الشركة .
- يتعين الالتزام بإرسال المصادقات والمطابقات لكافة العملاء والموردين بوقف كاف يسمح بتلقي الردود عليها للتحقق من صحة تلك الأرصدة في تاريخ المركز المالي وتحديد أوجه الخلاف وما له من أثر على الحسابات المختصة مع ضرورة الالتزام بالمعيار المشار إليه.

الرد:

تم إرسال المصادقات للعملاء والموردين مع استمرار المتابعة الدورية مع العملاء والموردين لتسريع مراجعتها و موافاتنا بموقفها.

الملاحظة الحادية و الثلاثون:

- بلغ رصيد المدين (عملاء التصدير) في 2025/6/30 علي الصيدلية المركزية بدولة تونس بنحو 8 مليون جنية دون سداد منذ تاريخ استحقاقها في 2024/4/30 بالمخالفة للعقد المبرم والذي يمنح العميل فترة إئتمان 180 يوم.
- يتعين موافاتنا بأسباب التأخر في تحصيل تلك المديونية وتحصيلهم بغرامة التأخير الواجبة مع إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها مع الالتزام بما ورد مع العقود المبرمة في هذا الشأن.

الرد:

الصيدلية المركزية بدولة تونس - جهه حكوميه - ويتم التعامل معها منذ أكثر من نحو 15 عام - فضلاً عن أنه يتم متابعة الموضوع.

الملاحظة الثانية و الثلاثون:

- تضمن حساب عملاء التصدير (مدين) نحو 4.151 مليون جنية عملاء تصدير متوقفة يرجع بعضها لعام 1989 مكون عنها مخصص بالكامل و يتمثل فيمالي :
- نحو 2.959 مليون جنية مديونية مستحقة على المؤسسة العامة لتسويق الأدوية بالعراق مرحلة منذ أكثر من 30 عام والتي لم تتضمنها مطابقة الشركة القابضة ولم يتبين لنا الإجراءات القانونية التي اتخذتها الشركة القابضة لتحصيل المديونية وأكتفت

الشركة القابضة بمطالبة وزارة المالية بالعراق خلال الفترة من 2009 حتى 2012 بسداد أصل الدين، 50% من الفوائد وهو ما لم يتم حتى تاريخه .

- نحو 663 ألف جنيه قيمة المتبقي من الفاتورة رقم 586 في 9/ 2002 والمستحقة على الشركة القابضة (العراق).
- نحو 353 ألف جنيه قيمة فواتير مستحقة على مؤسسة سقالة بالسعودية لم يتم سدادها لوجود بضاعة منتهية الصلاحية طرف العميل ، أصناف غير مطابقة وتم إعدامها في 12 / 2021 .
- نحو 111 ألف جنيه قيمة فواتير منذ عام 2006 والتي تعذر تحصيلها نتيجة تصدير مستحضر بيرافين لمناقصة الخليج السعودية بصلاحية 3 سنوات بدلاً من 5 سنوات .
- نحو 55 ألف جنيه مستحقة على العميل احمد خليل الباكر منذ عام 2006 دون وجود الضمانات الكافية قبل فسخ العقد معه بمعرفة الشركة القابضة .
- نحو 10 ألف جنيه مستحقة على وزارة الصحة بالإمارات / دبي منذ عام 1998 بدون مستندات وسقطت بالتقادم وفقاً للرأي القطاع القانوني بالشركة .

يتعين التحقيق في أسباب عدم اتخاذ الإجراءات القانونية في هذا الشأن ومتابعة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونيات المتوقفة وبحث الفروق المشار إليها ومتابعة ما تم مع الشركة القابضة حفاظاً على حقوق الشركة طرف الغير والإفادة .

الرد:

بلغ رصيد هذه المديونيات نحو 4.151 مليون جنيه، وقد تم تحليلها على النحو التالي:

- مديونية المؤسسة العامة لتسويق الأدوية – العراق (2.959 مليون جنيه): ترجع هذه المديونية إلى عام 1989 نتيجة صفقات متكافئة مبرمة مع الجانب العراقي، إلا أنه تعذر تحصيلها بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي أعقبت حرب الخليج. وقد أسندت الشركة القابضة ملف هذه المديونية إلى وزارتي التجارة والاستثمار للتعامل مع الحكومة العراقية بشأن آلية سدادها. ونظراً لطول فترة التحصيل وعدم تحقق أي تدفقات نقدية فعلية، فقد تم تكوين مخصص لها بنسبة 100% حفاظاً على عدالة عرض المركز المالي.
- مديونية الشركة القابضة – العراق (663 ألف جنيه): ترجع هذه المديونية إلى عام 2002، ويتم مطابقتها بصفة دورية باعتبارها مديونية قائمة على الشركة القابضة للأدوية. وتقوم الشركة القابضة بالتنسيق مع الجهات الرسمية (وزارة التجارة ووزارة الاستثمار) للتعامل مع الجانب العراقي لإيجاد حلول لتحصيلها.
- وبالنظر إلى قدم هذه المديونية وعدم وجود ما يؤكد إمكانية استردادها، فقد تم تكوين مخصص بنسبة 100% لتغطية كامل الرصيد.
- مبالغ متفرقة محولة للشئون القانونية (175 ألف جنيه):

- مبلغ 55 ألف جنيه خاص بالعميل أحمد خليل الباكر.
- مبلغ 9 آلاف جنيه خاص بمديونية بدولة الإمارات.
- مبلغ 111 ألف جنيه خاص بمناقصة الخليج.

وقد تم تحويل هذه المديونيات إلى الشئون القانونية بموجب القرار رقم 247 لسنة 2013 لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، وتم تكوين مخصص بنسبة 100% لمقابلة هذه الرصدة لحين الفصل فيها.



▪ مديونية مؤسسة سقالة (353 ألف جنيه) : تم إحالة هذه المديونية إلى المحكمة العمالية، مع تحميل مدير إدارة التصدير المسؤولية عن هذه المديونية طبقاً للإجراءات المتخذة في حينه. وحتى تاريخه لم ترد للشركة أية أحكام قضائية نهائية بشأنها، وقد تم تكوين مخصص بنسبة 100% لمقابلة كامل الرصيد لحين البت فيها قضائياً.

الملاحظة الثالثة والثلاثون:

• تعاقدت الشركة على بيع مستحضرات بيطرى مع شركة النخبة بمبلغ 50 مليون جنيه عن الفترة من 2024/5/1 حتى 2025/6/30 إلا أنه لم تتمكن الشركة من تنفيذ سوى نحو 17.5 مليون جنيه حتى 2025/6/30 بالإضافة إلى تأخر الشركة في تجديد العقد حتى تاريخه ويرجع ذلك إلى :

- عدم قدرة الشركة على توفير الخامات اللازمة لإنتاج تلك المستحضرات حيث تراوحت نسبة تنفيذ بعض المستحضرات من صفر إلى نحو 60% ولم نقف على أسباب عدم قيام قطاع التخطيط لتدبير الاحتياجات اللازمة لتنفيذ العقد .

- توقف الشركة عن إنتاج مستحضرات الأشرية البيطرية والحقن لتوقف هذه الأقسام عن الإنتاج وعدم إدراجهم ضمن خطة التطوير.

الأمر الذى يضيع على الشركة فرصة الاستفادة من مستحضرات الأشرية البيطرية .

يتعين التنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة لتدبير الاحتياجات في الوقت المناسب ودراسة كيفية الاستفادة من الأقسام التى لم تدرج بالتطوير .

الرد:

يرجع عدم استكمال تنفيذ كامل التعاقد المبرم مع شركة النخبة خلال الفترة من 2024/5/1 حتى 2025/6/30 إلى عوامل خارجة تماماً عن إرادة الشركة، وذلك على النحو التالي:

• تعرضت عمليات توريد الخامات الأساسية لتأخيرات متكررة نتيجة التوترات السياسية العالمية والإجراءات التنظيمية المرتبطة بعمليات الشحن، مما أدى إلى عدم وصول بعض الخامات في المواعيد المقررة وبالتالي تعطل خطط الإنتاج.

• بالنسبة لمستحضرات الحقن البيطرية، فإن توقف إنتاجها يرجع إلى اشتراطات الجهات الرقابية التي ألزمت الشركة باستكمال إجراءات الاعتماد (اختبار الميديا) قبل السماح بالتشغيل، وهو أمر تنظيمي خارج نطاق سيطرة الشركة.

وتؤكد الشركة أنها تبذل قصارى جهدها للتغلب على هذه المعوقات من خلال المتابعة المستمرة مع الموردين وجهات الشحن، إلى جانب استكمال جميع متطلبات الجهات الرقابية في أسرع وقت ممكن، بما يضمن استعادة الطاقة الإنتاجية وتنفيذ الالتزامات التعاقدية.

الملاحظة الرابعة والثلاثون:

• بلغت أرصدة الحسابات المدينة الأخرى في 2025/6/30 نحو 5.248 مليون جنيه بعد استبعاد الإضمحلال البالغ نحو 5.096 مليون جنيه وقد تضمن مايلى :



- نحو 2.648 مليون جنيه طرف المورد (بورنجر) قيمة أصناف منتهية الصلاحية منها نحو 757 ألف جنيه فروق أسعار كميات رفض المورد تحملها ويتصل بما سبق وجود رصيد دائن للمورد بنحو 2.119 مليون جنيه وتوقف التعامل مع العميل منذ أكثر من 5 سنوات .
 - نحو 467 ألف جنيه قيمة مديونية شركة يونيفارما التي صدر لها حكم نهائي بتاريخ 2015/4 برفض الاستئناف رقم (7247/13) حيث انه قائم على غير سند من الواقع والقانون ولم يتم التنفيذ حتى تاريخه.
- يتعين إجراء التسويات الواجبة .

الرد:

جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة والتواصل مع شركة بورنجر لبحث الموقف وإجراء التسويات المالية المناسبة للمبالغ المعلقة فضلا عن أنه عن إنهاء التعاقد مع وكيل شركة بورنجر إذ يتعين الحصول علي التسوية المذكورة.

الملاحظة الخامسة والثلاثون:

- نحو 3.652 مليون جنيه قيمة اختلاسات مقيدة على بعض العاملين تم رفع قضايا بشأنها منذ سنوات ترجع لعام 1997 ومكون عنها مخصص بكامل القيمة منها ماليي :
 - نحو 1.516 مليون جنيه قيمة اختلاس أمين الخزينة في 2019/7/17 وتم أحواله لنيابة الاموال العامة بالقضية رقم 2341 لسنة 2019 ولم يتم الحصول علي قيمة التعويض من شركة التأمين ضد خيانة الامانة لأمين الخزينة والمؤمن عليه في حينه بمبلغ 250 الف جنيه وجاء برد شركة التأمين في 2022/11/21 بان الشركة لا تستحق صرف اي تعويض لعدم استيفاء بعض شروط الوثيقة و لم تقم الشركة باي اجراء قانوني حتي تاريخه ضد شركة التأمين و سقوط حق الشركة في المطالبة باي تعويض .
 - نحو 859 ألف جنيه اختلاس ابراهيم ناجي صدر لها حكم غيابي ولم ينفذ وهارب خارج البلاد .
 - نحو 831 ألف جنيه قيمة مبالغ علي اشخاص منذ اكثر من عشر سنوات و تتمثل فيما يلي (احمد مهدي-عمرو منصور-احمد رشاد- مجدى حسن-سيدة صالح) .
 - نحو 91 ألف جنيه سقط حق الشركة في المطالبة بها من السيد د/ محمد رمضان .
 - نحو 127 ألف جنيه تم حفظ البلاغات عنها لعدم معرفة الفاعل.
 - نحو 228 ألف جنيه بلاغ للنيابة رقم 786 لسنة 97 ومحال للطب الشرعى للبحث في تزوير المستندات المقدمة على السيد/ عادل جورج .
- يتعين متابعة تنفيذ الاحكام الصادرة و اتخاذ الاجراءات الواجبة نحو المديونيات المتوقفة وتحديد المسؤولية بشأن تقاعس المسؤولين عن مطالبة شركة التأمين عن قيمة التعويض المستحق واجراء التصويب اللازم.

الرد:

جاري عمل الدراسه اللازمه للتخلص من الأرصده المتوقفه وفقا للوائح و القوانين المنظمه.



الملاحظة السادسة والثلاثون:

- نحو 169 ألف جنيه قيمة مديونية مستحقة على الشركة (هولدى فارما) لم يتم المطابقة عليه لعدم وجود مستندات علي تلك المديونية طرف الشركة وأفادت الشركة بردها بأنه تتم المتابعة مع الشركة القابضة لتسوية المبلغ وهو ما لم يتم و قيام الشركة القابضة بتصفية شركة هولدى فارما خلال العام المالي الحالي .
 - نحو 317 ألف جنيه قيمة علاج العاملين يرجع تاريخ بعضها 2018 دون تسوية لعدم ارفاق الموظفين فواتير العلاج ويتم اصدار الشيكات مباشرة للجهة التي يتم فيها العلاج بموافقة مجلس الادارة و مكون عنها مخصص بالكامل.
 - نحو 79 ألف جنيه قيمة فواتير بيع خامات لشركة مينوفيت منذ عام 2013 والتي لم يتم تسليم المستحضر المصنع لها (بيسوبيتا) حتى تاريخ انتهاء صلاحيته في 1/ 2015 .
 - نحو 9 الاف جنيه قيمة ماتم صرفه بالزيادة لسداد وثيقة التأمين الاجتماعي لبعض العاملين تم خروجهم على المعاش منذ 2013
 - نحو 34 ألف جنيه ضمن حساب سلف العاملين بالأرصدة المدينة الأخرى لعاملين تم إقالتهم من الشركة منذ سنوات ولم تتخذ الإجراءات اللازمة بشأنهم مكون عنها مخصص بكامل القيمة.
- يتعين دراسة تلك المديونيات والعرض على مجلس الإدارة لاتخاذ ما يلزم بشأنها وإجراء التصويب اللازم في ضوء الدراسة .
- الرد:**

جاري دراسة تلك المديونيات، وسيتم موافاتكم بما تسفر عنه نتائج الدراسة فور الانتهاء منها.

الملاحظة السابعة والثلاثون:

- لم يتم إرسال مصادقات وإجراء مطابقات بقيمة التأمينات لدى الغير البالغة نحو 308 ألف جنيه في 2025/6/30 للتحقق من صحة الارصدة الظاهرة بالمركز المالي مكون عنها مخصص بكامل القيمة .
 - يتعين إجراء مطابقات مع تلك الجهات بمايؤيد تلك المبالغ مع استرداد المبالغ التي انتفي الغرض منها .
- الرد:**

جاري التواصل مع الجهات الصادر لها تأمينات و موافاتكم بها.

الملاحظة الثامنة والثلاثون:

- بلغ رصيد حساب النقدية بالبنوك في 2025/6/30 بمبلغ نحو 679 مليون جنيه مقابل نحو 520 مليون جنيه في العام المالي السابق وقد تبين بشأنه ما يلي :
- بلغت الفوائد الدائنة خلال الفترة نحو 132 مليون جنيه بنسبة نحو 20 % من صافي الربح البالغ نحو 505 مليون جنيه والتي حصلت عليها الشركة من إستثمارات في ودائع بنحو 549 مليون جنيه بالمخالفة للغرض من إنشاء الشركة " صناعة وتحضير وإستيراد وتجارة جميع المستحضرات الطبية... الخ " .



يتعين ضرورة إعادة النظر في استغلال تلك الأموال في أغراض الشركة لتحقيق الأهداف المرجو هو الإستفادة منها في النشاط التشغيلي للشركة .

الرد:

توضح الشركة أن الفوائد الدائنة المتحققة ترجع إلى استثمار فوائض السيولة المتاحة بشكل مؤقت، وذلك بهدف تعظيم العائد لحين توجيهها إلى أوجه النشاط الرئيسية.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الإدارة بصدد عرض خطة استثمارية لشراء ماكينات أمبول وماكينات تعبئة وتغليف، بما يعزز الطاقة الإنتاجية ويحقق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد في خدمة أغراض الشركة الأساسية.

أ. محسن (الجهاز المركزي)

الملاحظة التاسعة والثلاثون:

- تبين عدم استغلال مبادرة التمويل المدعمة بفائدة 8% البالغة نحو 110 مليون جنيه في الغرض المخصصة من أجله وهو رفع كفاءة البنية التحتية وخطوط الإنتاج لتتوافق مع إشتراطات التصنيع الجيد وكانت فترة الإنجاعة للتمويل 18 شهر من 2022/8 حتى 2024/2/28 حيث قامت الشركة بسحب ما قيمته 95 مليون جنيه بتاريخ 2024/2/28 نهاية المبادرة وربطها وديعة ببنكي أبو ظبي الإسلامي ، تنمية الصادرات بفائدة 22% اعتباراً من 2024/4/1 وحتى تاريخه وباقى المبلغ المتاح بنحو 15 مليون جنيه تم سحبه وإيداعه بحساب الشركة بالبنوك لسداد مستحقات موردي التطوير بالمخالفة للبند (8) من التعاقد المبرم بين الشركة وبنك أبوظبي المؤرخ في 2022/3/21 والساري من تاريخ التوقيع في 2022/8/31 والتي تقضى بأن يتعهد المضارب (الشركة) تعهداً نهائياً غير قابل للإلغاء لاستخدام رأس مال المضاربة في الغرض المحدد في هذا العقد (التصنيع الجيد) وكذا الفقرة 7/4 والتي تشير بالتزام المضارب بتعويض رب المال على الضرر الفعلى الذى يتعرض له نتيجة تعدى المضارب أو تقصيره أو مخالفته لشروط هذا التعاقد.
- ويتصل بذلك قيام الشركة بتقديم مستندات لبنك أبوظبي الإسلامى للاستفادة من القرض و صدور كتاب من السيد رئيس الشركة موجه للسيد رئيس مجلس إدارة شركة الجمهورية بتاريخ 2024/2/27 للإفادة بعرض سعر لتنفيذ شراء عدد 2 ماكينة تحضير وتعبئة مراهم وكريمات لتتوافق مع شروط التصنيع الجيد علماً بأن التكلفة المتوقعة 95 مليون جنيه وفى ذات التاريخ أفادت السيدة /رئيس القطاع المالى بشركة الجمهورية بسرعة تحويل المبلغ على حساب الشركة بمصرف أبوظبي الإسلامى والذي تم بتاريخ 2024/2/28 وبتاريخ 2024/3/24 قامت شركة الجمهورية برد المبلغ لشركة ممفيس للأدوية وتم ربط المبلغ كوديعة في 2024/4/1 بالبنك المشار إليه .

- عدم إستفادة الشركة من المبادرة في تحديث خطوط الإنتاج وشراء ماكينة تعبئة المراهم المدرجة بالخطة الاستثمارية في 2024/2023 بمبلغ 20 مليون جنيه حيث بلغ سعر الصرف وقت منح المبادرة نحو 19 جنيه للدولار في حين بلغ سعر الصرف في 2025/6/30 نحو 49.6 جنيه للدولار بارتفاع قدره نحو 161% مما قد يؤدي إلى تحمل الشركة فرق سعر الصرف يفوق الاستفادة من فرق الفوائد .

يتعين تحديد المسؤولية وإجراء التحقيق اللازم في شأن ما تقدم والإفادة .



وأضاف ان الموضوع ده كنا طالبين فيه تحديد مسؤوليه انه تم تشكيل لجنه العام الماضي لدراسه ملحوظات الجهاز كانت الملحوظه دي وملحوظه الاسبرين وللأسف اللجنه اتشكلت ومعملتش اي حاجة خلال السنه وعملنا استعجال واثنين للاستاذ هاني عايزين نعرف الاجراء اللي تمت واللجنه اللي تشكلت ولم نوقا باي شيء هل اللجنه دي قامت بدورها.

أ. وليد

حضرتك لما اخذنا القرض كان في تطوير في قسم الامبول في شركه ممفيس و القرض كان للغرض ده وبالفعل عملوا امر توريد لشركه الجمهوريه على اساس انها تقدم المواصفه وكان اخريوم في المبادره و اضاف أ. هاني

الرد:

- بالفعل تم اتخاذ إجراءات نحو شراء عدد (2) ماكينة خاصة بالتحضير والتعبئة (مراهم وكريمات) بما يتوافق مع اشتراطات التصنيع الجيد (GMP) ، حيث تم التنسيق مع شركة الجمهورية وطلب عرض أسعار بتاريخ 2024/2/27، وتم تحويل قيمة التمويل في حينه، إلا أنه قد تعذر إتمام عملية التوريد والشراء نظراً للظروف الاقتصادية والقيود الاستثنائية المفروضة على تدبير العملة الأجنبية خلال فترة المبادرة.
- وبالنظر لصعوبة إتمام عملية الاستيراد في ظل هذه الأوضاع، اضطرت الشركة إلى تأجيل تنفيذ عملية الشراء، مع اتخاذ تدابير احترازية بالمحافظة على أموال التمويل من خلال ربطها كوديعة مؤقتة اعتباراً من 2024/4/1 بالبنك الممول، وذلك لحين إعادة توجيهها فور تيسير تدبير العملة لاستيراد الماكينات الإنتاجية اللازمة، حفاظاً على أموال الشركة وتعظيم الاستفادة من مواردها.
- وتجدر الإشارة إلى أن الشركة مازالت متمسكة بتنفيذ الخطة الاستثمارية المعتمدة، وعلى رأسها تحديث خطوط الإنتاج وفقاً لاشتراطات التصنيع الجيد.

الملاحظة الأربعون:

- بلغ رصيد حساب الموردين في 2025/6/30 نحو 60 مليون جنيهه مقابل نحو 244 مليون جنيهه في العام السابق بانخفاض نحو 184 مليون جنيهه ، وقد تبين بشأنه ما يلي :-
- أظهرت المطابقات في 2025/6/30 مع بعض الموردين (شركة الجمهورية / العربية / النصر / مصر للمستحضرات / الاسكندرية) عن وجود فروق بلغ ما أمكن حصره منها نحو 3.56 مليون جنيهه تتمثل معظمها في ما يلي :-
 - ✗ نحو 448 ألف جنيهه تمثل قيمة نصيب ممفيس في تأجير سيارة إنتقال عاملين بفرع الإسكندرية ، نحو 1.22 مليون جنيهه قيمة فواتير مقيدة بالنيل وغير مقيدة بـ ممفيس لتصنيع دوكنسي مايسين وكارديوفاسك أقراص وخامة Sucrose ، نحو 16 ألف جنيهه فرق تقييم سلفة 100 كجم Carbopol ، نحو 7 آلاف جنيهه فرق شيك رقم 944089276 حق 2025/6/23 إيجار القاعة للجمعية غير العادية ، نحو 7 آلاف جنيهه قيمة مصاريف تحليل مقيدة بالنيل شيك رقم 197543 حق 2021/5/19 .



- ✗ نحو 410 ألف جنيه قيمة شيكات مدرجة بممفيس وغير مدرجة بالنصر .
 - ✗ نحو 143 ألف جنيه قيمة فروق تسويات بين الشركة وشركة سيد .
 - ✗ نحو 6 ألف جنيه قية فروق بين الشركة وشركة الإسكندرية .
 - ✗ نحو 26 ألف جنيه قيمة سداد إيجار القاعة مدرج بالشركة العربية وغير مدرج بممفيس
 - ✗ نحو 26 ألف جنيه قيمة فواتير مدرجة بممفيس وغير مدرجة بالشركة العربية .
 - ✗ نحو 34 ألف جنيه قيمة شيكات مدرجة بممفيس ولم تدرج بالشركة العربية .
 - ✗ نحو 48 ألف جنيه قيمة مصروفات تمويلية بقرار مجلس إدارة شركة العبوات على المديونية قبل 2024/7/1 ولم يتم إخطار شركة ممفيس به .
- يتعين بحث تلك الفروق وإجراء ما يلزم من تسويات للتحقق من صحة تلك الارصدة .

الرد:

- مبلغ 448 ألف جنيه يمثل ما حملته شركة النيل على شركة ممفيس كنصيبها في تأجير سيارة انتقال العاملين بفرع الإسكندرية، وقد تم إثبات قيد استحقاق به من باب الحيلة والحذر، مع التأكيد على عدم وجود أي مستندات أو اتفاقيات تثبت أحقية هذا المبلغ على الشركة.
- مبلغ 1.22 مليون جنيه يمثل فواتير مقيدة بشركة النيل وغير مقيدة بشركة ممفيس والخاصة بتصنيع مستحضري دوكسي مايسين وكارديوفاسك أقراص وخامة Sucrose. علماً بأن هذه المستحضرات تم تصنيعها لصالح شركة النيل ولم يتم تسليمها لها حتى تاريخه، حيث ما زالت تحت الجرد بمعرفة الشركة وبعلم شركة النيل لحين استكمال إجراءات الإفراج الخاصة بوزارة الصحة.
- مبلغ 7 ألف جنيه فرق شيك رقم 944089276 بتاريخ 2025/6/23 الخاص بإيجار القاعة للجمعية غير العادية، حيث تمت مخاطبة الجهة المؤجرة بأن القيمة الفعلية لإيجار القاعة تبلغ 20 ألف جنيه فقط، الأمر الذي ترتب عليه إصدار الشيك المشار إليه لصالح الشركة.
- مبلغ 410 ألف جنيه تمثل قيمة مكافآت نهاية الخدمة للعاملين المنقولين من شركة النصر و الذي وصلو لسن التقاعد في العام المالي 2025/2024 عن الفتره المنتفضيه في شركة النصر و تم مطالبة شركة النصر بهذه القيمة.
- مبلغ 143 ألف جنيه - جاري دراستهم لتسويتهم بدفاتر شركة سيد.
- مبلغ 6 ألف جنيه - تم إجراء التسويه المطلوبه - قيد تعديلات ميزانيه في 2025/06/30 رقم (27) .
- مبلغ 26 ألف جنيه - جاري دراستهم لتسويتهم بدفاتر الشركة العربيه.
- مبلغ 26 ألف جنيه - جاري دراستهم لتسويتهم بدفاتر الشركة العربيه.
- مبلغ 34 ألف جنيه - تم إصدار شيك رقم 4254654 بتاريخ 2024/9 لصالح الشركة العربيه و تم إثبات ذلك ضمن المطابقه مع الشركة المذكوره.
- مبلغ 48 ألف جنيه - تم إرسال خطاب يفيد بعدم تحمل شركة ممفيس أية مصاريف تمويله.

وجاري استكمال ما يلزم من إجراءات للتسوية النهائية لهذه البنود حفاظاً على سلامة الموقوف المالي للشركة



الملاحظة الحادية والأبعون:

- تضمن حساب دائنو توزيعات نحو 3.860 مليون جنيه تتمثل في (حصة المساهمين / حصة العاملين / اللجنة الرياضية / الاتحاد الرياضي) منذ عدة سنوات .
يتعين إتخاذ اللازم حيالها في ضوء القوانين السارية .

الرد:

جاري دراسة الموضوع بما يتفق و القوانين السارية في هذا الشأن.

الملاحظة الثانية والأبعون:

- ظهر رصيد الشركة القابضة دائن في 2025/6/30 نحو 287.67 مليون جنيه وقد أظهرت المطابقة وجود فروق بنحو 603 ألف جنيه وتتمثل الفروق في ما يلي :
 - نحو 527 ألف جنيه قيمة (رواتب مستشارين و لجان قانونية و مستحقات) لبعض العاملين بالشركة القابضة للأدوية و لم يتبين لنا أسباب تحمل الشركة بتلك المبالغ في ضوء نقل تبعية الشركة من القانون 203 لسنة 1991 إلى القانون 159 لسنة 1981 .
 - نحو 13 ألف جنيه قيمة مصاريف القاعة خاصة بالشركة القابضة .
 - نحو 63 ألف جنيه قيمة شيك صادر من شركة ممفيس ولم يرد للشركة القابضة .

الرد:

جاري دراسة الموضوع بما يتفق و المعايير المصرية.

الملاحظة الثالثة والأبعون:

- مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (15) بشأن الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة حيث بلغ رصيد الحسابات الدائنة للشركة القابضة والشقيقة في تاريخ المركز المالى نحو 287.14 مليون جنيه ولم يتم الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة من حيث حجم وطبيعة المعاملات مع تلك الأطراف ورصيد الشركة سواء المدينة أو الدائنة.
يتعين ضرورة الإلتزام بالمعيار المشار إليه و اتخاذ اللازم في هذا الشأن .

الرد:

تم استيفاء متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (15) بشأن الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، حيث تم إدراج الأرصدة والمعاملات الخاصة بالشركة القابضة والشركات الشقيقة ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، التزامًا بأحكام المعيار.

الملاحظة الرابعة والأربعون:

- ظهر رصيد ضريبة المساهمة التكافلية دائن في 2025/6/30 نحو 9.47 مليون جنيه وتم سداد نحو 1.31 مليون جنيه في 2024/9 من رصيد أول المدة والبالغ 6.7 مليون جنيه.

يتعين الإلتزام بسداد قيمة المساهمة التكافلية المستحقة طبقاً لما ورد بقانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018 .

الرد:

تم التنبيه بسداد القيمة المذكورة.

الملاحظة الخامسة والأربعون:

• ظهر رصيد حساب الأرصدة الدائنة الاخرى في 2025/6/30 بنحو 6.827 مليون جنيه منها نحو 2.4 مليون جنيه قيمة المستحق لمكتب على أجنبي (وايزس اوم) في 2025/6/30 ولم يتم إجراء مطابقة للتحقق من صحة الرصيد ونحو 3 مليون جنيه أرصدة متوقفة تتمثل في مايلي:

- نحو 2.119 مليون جنيه للمورد بورنجر متوقف منذ عدة سنوات .
- نحو 796 ألف جنيه تحت بند المتنوعة والأخطاء متوقف منذ عدة سنوات .
- نحو 169 ألف جنيه تحت بند أرباح منذ عام 2013 وحتى عام 2021 .

يتعين دراستها وبحثها وإجراء مايلزم من تسويات .

الرد:

جاري عمل الدراسة و البحث.

الملاحظة السادسة والأربعون:

• عدم قيام الشركة بالالتزام بالمعيار المصري رقم 38 (مزايا العاملين) نظام مكافأة نهاية الخدمة وكذا رصيد مقابل الاجازات المستحقة للعاملين حيث اكتفت الشركة بتحميل حساب الأعباء والخسائر بقيمة مكافأة نهاية الخدمة للعاملين الذين يتم احوالهم للمعاش خلال العام كما لم يتم الإلتزام بمتطلبات المعيار المحاسبي رقم 47 بحساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية للشركة والصناعة التي تنتج اليها والأداء الاقتصادي للدولة ومعدلات التضخم وهو ما لم يتم حيث اقتصرت الدراسة المقدمة من الشركة علي تكوين مخصص لأرصدة العملاء المتوقفة منذ فترة وهو ما يتعارض مع ما ورد بالمعيار حيث اكتفت الشركة عند دراسة المخصص بحسابات العملاء دون الإلتزام بباقي الأصول ذات الطبيعة النقدية .

يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية رقمي 38 (مزايا العاملين) ، 47 (الادوات المالية) في هذا الشأن .

الرد:

جاري دراسة الموضوع بما يتفق و المعايير.

الملاحظة السابعة والأربعون:

- لم تتضمن القوائم المالية الواردة للإدارة قائمة التوزيع المقترح في 2025/6/30 بالمخالفة لقانون شركات المساهمة رقم 159 لسنة 1981 مادة (188) ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .
يتعين الالتزام بالقانون واللائحة المشار إليهما والإفادة .

الرد:

تم إعداد قائمة مقترحه لتوزيع الأرباح.

الملاحظة الثامنة والأربعون:

• تبين وجود قصور شاب نظم الضبط بالرقابة الداخلية والدورة المستندية المطبقة بمخازن وفروع البيع ومخالفة أحكام اللوائح المنظمة للعمل بالشركة بالرغم من ملاحظتنا بشأن ذلك بتقاريرنا السابقة ويتضح ذلك من خلال ما يلي :

- (1) قصور في الدورة المستندية لمخازن الإنتاج التام حيث يتم تحرير إذن الاستلام بقيمة البضاعة المستلمة من الإنتاج (الكرانتينه) ويتم تسليمه بمخازن الإنتاج التام بدون تحرير إذن إضافة ويتم إرسال فواتير من الحاسب الآلى وبدورها يتم إرسال البضاعة لفروع الأقاليم والقاهرة كما خلت أذن الاستلام من (رقم مسلسل) وبعضها غير مؤرخ ويعد ذلك قصور بنظم الضبط والرقابة الداخلية .
- (2) عدم قيام الفروع (إسكندرية ، المنصورة) بتحرير اذن الاستلام بالبضاعة المحولة اليهم من مخازن الانتاج التام مقابل اذن صرف المنتجات الجاهزة الصادر لهم و يتعارض ذلك مع المادة (58) من اللائحة المالية بالشركة هذا بالاضافة الي ضعف الرقابة علي الوارد لمخزن المرتجعات من المستحضرات التالفة و المنتهية الصلاحية اذ يتم استلام المرتجعات من العملاء بدون ارقام فواتير او ارقام التشغيلات للتحقق من سعر استلام العميل لها من الشركة مما قد يؤدي للتلاعب من جانب العملاء بارتجاع ادوية منتهية الصلاحية و سبق حصولهم علي بونص او خصومات و وارتجاعها بدون خصمها مما تؤدي إلى الاضرار بأموال الشركة.
- (3) عدم تحرير أذن إضافة لمخزن الخامات اكفاءً بأذن الصرف الواردة من مخزن الاستقبال وكذا أمر الصرف الواردة من التخطيط دون تحرير إذن صرف للمخزن مسلسل لإحكام الرقابة .
- (4) يتم إلغاء الفواتير كلياً أو جزئياً بأذن إلغاء بمعرفة أمين مخزن التشوين بالفروع ويتم تحويل البضاعة الواردة لمخزن الإنتاج التام بالفرع بموجب اذن الإلغاء دون أن يصاحب ذلك تحرير إذن إضافة على المخزن إككاماً للرقابة .
- (5) عدم وجود دورة مستندية للمرتجعات التالفة بفروع الشركة حيث يتم استلام التوالف والمنتهى الصلاحية من العملاء بموجب إشعارات رد بضاعة من العميل دون تحرير أذن إضافة وصرف بالمخزن باكتفاء إرسالها لمخزن التوالف بالقاهرة.

6) مازالت الشركة تخصص مساحة مخزنيه واحدة تشمل عدة مخازن (الخامات واستقبالها والإنتاج التام بأنواعها ومخازن الكراتين) دون وجود فواصل داخلية وتشارك في باب مخزن واحد على الرغم من تعدد أمناء العهد بها وعدم توافر الاستقلالية بالمكان فضلاً عن اشتراك بعض مخازن مواد التعبئة والتغليف (أقراص - سوائل - زجاج - امبول - مراهم - لبوسات) ومخازن الاستقبال الخاصة بها في المساحة التخزينية و ذلك لضيق المساحة التخزينية مما يؤدي لشيوخ المسئولية وضعف الرقابة في حالة حدوث اية عجوزات و خلافه .

يتعين ضرورة الالتزام بماورد باحكام اللائحة في هذا الشأن و اتخاذ الإجراءات الجادة لتلافي أوجه القصور المشار إليها إحكاماً للرقابة وحفاظاً على أموال الشركة وكذا فصل عهدة كل مخزن على حده واستغلال المساحات التخزينية لمخازن الشركة إحكاماً للرقابة على موجودات الشركة .

الرد:

بشأن القصور في نظم الضبط بالرقابة الداخلية والدورة المستندية بالمخازن وفروع البيع، نود الإحاطة بأن الموضوع محل دراسة تفصيلية من قبل القطاعات المختصة، وجارٍ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي أوجه القصور بما يتفق وأحكام اللوائح المنظمة للعمل، وبما يكفل إحكام الرقابة على أموال الشركة. وسوف يتم موافاة سيادتكم بنتائج الدراسة وما يُتخذ من إجراءات تنفيذية فور الانتهاء منها.

الملاحظة التاسعة والأربعون:

- عدم قيام الشركة باتخاذ الإجراءات الجادة لتدبير مكان بديل لفرع الإسكندرية المؤجر من الشركة المصرية لتجارة الأدوية والذي انتهى عقد إيجاره في 2023/12/31 وما لذلك من آثار على مبيعات الشركة .

وتجدر الإشارة إلى قيام الشركة بنقل العاملين به وعددهم 30 موظف وعامل بمخزن ملحق بفرع العامرية التابع لشركة النيل للأدوية منذ 2023/3/25 والفرع الجديد غير مجهز وأجهزة الحاسب الآلي لا تعمل حيث كان آخر مركز مالى تم طباعته بالفرع متضمن رصيد العملاء في 2023/12/31 ولا يوجد بضاعة بالفرع منذ شهر يناير وحتى 2025/6/30 . وبالإطلاع على ترخيص فرع العامرية التابع لشركة النيل للأدوية لوحظ احتوائه على عبارة (يقتصر تخزين المستحضرات الصيدلانية المصنعة في مصنع النيل للأدوية والصناعات الكيماوية والمسجلة بوزارة الصحة ولا يجوز تخزين أى مستحضر صيدلى آخر لأى مصنع آخر سواء كان أدوية / مستلزمات طبية / مستحضرات تجميل) يتعين اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتدارك ذلك بما يعود بالنفع على الشركة.

الرد:

بالإشارة إلى ما ورد بشأن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدبير مكان بديل لفرع الإسكندرية المؤجر من الشركة المصرية لتجارة الأدوية، وانتهاء عقد إيجاره في 2023/12/31 وما لذلك من آثار على مبيعات الشركة، نود الإحاطة بما يلي:

- تم نقل العاملين والبالغ عددهم (30) موظفاً وعاملاً إلى مخزن ملحق بفرع العامرية التابع لشركة النيل للأدوية بصفة مؤقتة، لحين الانتهاء من تدبير مكان بديل مناسب لفرع الإسكندرية.



- يجري حالياً دراسة تجهيز موقع بديل يفي بالاشتراطات الرقابية والتنظيمية اللازمة، وذلك لضمان استمرار النشاط والحفاظ على حجم المبيعات.
- فيما يتعلق بملاحظة الترخيص الخاص بفرع العامرية التابع لشركة النيل للأدوية، فقد تم مخاطبة الجهات المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتوفيق الأوضاع وفقاً لما تسمح به اللوائح المنظمة وبما يضمن سلامة الإجراءات القانونية للشركة.

الملاحظة الخمسون:

- تبين عدم قيام الشركة بإعداد القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها طبقاً لما ورد بمعايير المحاسبة المصرية ويصدق على ذلك :-
- مخالفة المعيار رقم (1) بشأن عرض القوائم المالية وكذا عدم الإفصاح وعرض تفصيل بعض حسابات الشركة وذلك لتحقيق هدف توفير معلومات مالية عن المنشأة تفيد المستخدمين الحاليين والمحتملين والدائنين الآخرين لاتخاذ القرارات المناسبة .
- حيث لم يتم الإفصاح عن القروض طويلة الأجل من البنوك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية والبالغ قيمتها في تاريخ المركز المالي نحو 95 مليون جنيه وتوضيح رصيد أول المدة للقرض وما تم إستخدامه وما تم سحبه حتى 2025/6/30 وأسم البنك المانح للقرض وما تم سداده من القرض .
- مخالفة المعيار رقم (47) بشأن الأدوات المالية وتطبيق نموذج الخسائر الإئتمانية وإظهار العملاء بالصافي بعد تخفيض خسائر الإضمحلال في قيمة العملاء بدلا من مخصص ديون مشكوك فيها وكذا عدم عرض وإفصاح عن حساب العملاء تفصيلياً وطبيعته (محلى - تصدير) .
- مخالفة المعيار رقم (24) الدخل بشأن الإفصاح وإعداد إيضاح عن طبيعة الأصول الضريبية المؤجلة والإلتزامات الضريبية المؤجلة وحركتها (أرصدة أول المدة واي حركة عليها) وأى تسويات عليها وعبء دخل الضريبة المؤجلة بنشأتها أو رد الفروق المؤقتة كما لم تقم بإجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة وكذا معيار رقم (1) عرض القوائم المالية وكذا عدم الإفصاح عن إيضاح وتفصيل عبء (دخل) الضريبة الجارية وكذا بنود الضريبة المؤجلة وذلك لحساب الأصول أو الإلتزامات الضريبية المؤجلة كما أن إيضاح (22) للضريبة المؤجلة طبقاً لقائمة الدخل لا يوضح الضريبة المؤجلة والواردة بالقوائم المالية ولا يخصها .
- مخالفة المعيار رقم (22) بشأن الإفصاح عن إيضاح نصيب السهم في الأرباح وكيفية حسابه.
- عدم الإفصاح عن أرصدة الموردين وطبيعتها سواء المدينة (شاذة) أو الدائنة وكذا أرصدة وطبيعة تفاصيل الحسابات الدائنة الأخرى طبقاً لما ورد بالإيضاح رقم (12) .
- الإفصاح عن تفاصيل ومكونات الحسابات المدينة الأخرى بالإيضاح رقم (9) وفصلها من إيضاح عملاء وأوراق القبض .
- عدم تضمين قائمة الدخل لحساب رواتب وبدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة في بند مستقل منفصل عن حساب المصروفات العمومية .
- عدم الإفصاح عن طبيعة مكونات حساب المصروفات العمومية بقائمة الدخل البالغ قيمتها نحو 39 مليون جنيه وكذا طبيعة ومكونات حساب مصروفات أخرى (أعباء وخسائر) والبالغ قيمتها نحو 33 مليون جنيه .
- عدم الإفصاح عن مكونات حساب الأصول غير الملموسة للوقوف على طبيعتها .

يتعين ضرورة الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها واتخاذ اللازم في هذا الشأن.

الورد:

تم التنبيه باتخاذ الإجراءات اللازمة لمراجعة القوائم المالية وإجراء التعديلات والإفصاحات المطلوبة بالتنسيق مع سيادتكم، بما يضمن العرض العادل والشفاف للمركز المالي ونتائج الأعمال.

دكتور . عصام صادق

بنشكر السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على حسن التعاون و على ملاحظتهم القيمة فعلا في كثير من المعروض

ننتقل الان لسادة تنفيذ الخطة وتقويم الاداء الادارة المركزية فلتفضل

أ / احمد صدقي وكيل الجهاز المركزي لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء

"بسم الله الرحمن الرحيم " السيد رئيس الجمعية السادة اعضاء الجمعية العامة السادة الحضور معروض امام حضراتكم تقرير متابعة و تقويم الاداء لشركة مفيس للأدوية و الصناعات الكيماوية للعام المالي 2024 - 2025 إليكم عرض الملاحظات مع الاستاذ محمود .

أ / محمود عواد

تقرير متابعة وتقويم أداء شركة مفيس للأدوية والصناعات الكيماوية عن العام المالي 2024/2025

تم إعداد هذا التقرير في ضوء البيانات المتاحة التي وردت بنماذج المتابعة وتقويم الأداء المستوفاة بمعرفة الشركة بعد مطابقتها على القوائم المالية والحسابات التحليلية عن السنة المالية المنتهية في 2025/6/30 والموازنة التقديرية وتقرير مجلس إدارة الشركة عن العام المالي 2025/2024.

وفيما يلي أهم ما أسفرت عنه المتابعة وتقويم الأداء علماً بأن الأرقام المقارنة من واقع المدرج بالقوائم المالية والنماذج في 2025/6/30:

أولاً: مدى تحقيق الأهداف (2)

حققت الشركة المقدر للعام المالي 2025/2024 لجميع أوجه النشاط الرئيسية وذلك على النحو التالي :

- حققت الشركة الإنتاج المقدر مقوماً بالسعر التقديري⁽³⁾ حيث بلغ نحو 1415.824 مليون جنيه بارتفاع نحو 144.824 مليون جنيه بنسبة 11.4% عن الإنتاج المقدر البالغ نحو 1271 مليون جنيه.
- حققت الشركة إنتاج عقود التصنيع الأجنبية المقدر حيث بلغ إنتاج عقود التصنيع الأجنبية نحو 561.587 مليون جنيه بارتفاع نحو 106.458 مليون جنيه 23.4% عن المقدر له البالغ نحو 455.129 مليون جنيه .
- حققت الشركة إيرادات النشاط المقدرة حيث بلغت إيرادات النشاط نحو 1507.802 مليون جنيه بارتفاع بنحو 236.802 مليون جنيه بنسبة 18.6% عن المقدر لها البالغ نحو 1271 مليون جنيه .

- حققت الشركة الصادرات المقدرة حيث بلغت الصادرات نحو 52.078 مليون جنيه بإرتفاع بنحو 776 ألف جنيه بنسبة 1.5% عن الصادرات المقدرة البالغة نحو 51.302 مليون جنيه .
- حققت الشركة مجمل الربح المقدر حيث بلغ مجمل الربح نحو 683.784 مليون جنيه بإرتفاع بنحو 237.772 مليون جنيه بنسبة 53.3% عن المقدر له البالغ 446.012 مليون جنيه.
- حققت الشركة ربح الفترة (ربح السنة) المقدر حيث بلغ ربح السنة نحو 505.280 مليون جنيه بإرتفاع بنحو 253.140 مليون جنيه بنسبة 100.4% عن المقدر له بنحو 252.140 مليون جنيه.
- حققت الشركة القيمة المضافة الصافية المقدرة حيث بلغت القيمة المضافة الصافية نحو 776.907 مليون جنيه بإرتفاع بنحو 273.407 مليون جنيه بنسبة 54.3% عن القيمة المقدرة البالغة 503.500 مليون جنيه.

ثانياً : تطور أوجه النشاط :-

- 1- الإنتاج :
 - ارتفاع الإنتاج مقوماً بأسعار السنة السابقة ⁽¹⁾ عام 2025/2024 إلى 1159.450 مليون جنيه مقابل إنتاج بنحو 932.105 مليون جنيه عام 2024/2023 بنحو 227.345 مليون جنيه بنسبة 24.4% ، ويرجع ذلك أساساً إلى إرتفاع كمية الإنتاج من مجموعة المراهم والكريمات .
 - علماً بأن الإنتاج بسعر البيع ⁽²⁾ إرتفع إلى 1579.463 مليون جنيه عام 2025/2024 مقابل 852.550 مليون جنيه عام 2024/2023.
 - إرتفاع إنتاج عقود التصنيع الأجنبية عام 2025/2024 إلى 561.587 مليون جنيه مقابل 419.314 مليون جنيه عام 2024/2023 بنحو 142.273 مليون جنيه بنسبة 33.9%.
 - ارتفعت تكلفة المنصرف على الأبحاث والرقابة عام 2025/2024 إلى 29.215 مليون جنيه (تمثل الأجور 48.1% منها) مقابل 21.876 مليون جنيه (تمثل الأجور 53.7% منها) عام 2024/2023 ، بنحو 7.339 مليون جنيه بنسبة 33.5% .
 - إنخفضت الطاقة الإنتاجية المتاحة لغالبية المجموعات الصيدلانية في عامي المقارنة ، وارتفعت في مجموعتي المراهم والكريمات بنسبة 28.1% ، والبودرات والحبيبات بنسبة 4% .
 - وقد تلاحظ إرتفاع نسبة الإنتفاع بالطاقة المتاحة عام 2025/2024 مقارنة بها عام 2024/2023 لجميع المجموعات الصيدلانية (فيما عدا مجموعة الأشربة) خاصة مجموعات النقط بنسبة 91.1% مقابل 42.8% ، ومجموعة الأمبولات وزجاجات الحقن بنسبة 107.7% مقابل 70% ومجموعة المراهم والكريمات بنسبة 149.2% مقابل 106.4% .
 - هذا وقد انخفضت نسبة الإنتفاع بالطاقة المتاحة عام 2025/2024 مقارنة بها عام 2024/2023 بمجموعة الأشربة إلى 5.9% مقابل 9.3% ، وقد تلاحظ عدم وجود إنتاج بمجموعة الأقماع خلال عامي المقارنة .



- ارتفعت تكلفة المبيعات (تكلفة الحصول على الإيراد) عام 2025/2024 إلى 824.018 مليون جنيه (تمثل 54.7% من إيرادات النشاط) مقابل 571.616 مليون جنيه (تمثل 65.6% من إيرادات النشاط) عام 2024/2023 ، بنحو 252.402 مليون جنيه 44.2%.

وعلى مستوى المنتجات

ارتفعت تكلفة إنتاج الوحدة بشكل واضح لغالبية المستحضرات عام 2025/2024 مقارنة بعام 2024/2023 ومن أمثلة ذلك:

- مستحضر كالسيونات أمبول 6 أمبولة سوق محلي بنسبة 72.9%
- مستحضر بيرجاتون أقراص 30 قرص سوق محلي بنسبة 60.3%
- مستحضر إديمكس أقراص 20 قرص سوق محلي بنسبة 49.5%.

بينما إنخفضت تكلفة الإنتاج لبعض المستحضرات مثل :

- مستحضر التراميدانين دهان محاليل 15 سم سوق محلي بنسبة 37.2%
- مستحضر ديروساليك محاليل 30 سم سوق محلي بنسبة 26.2%

2- إنتاجية الأجور والعمالة :

- إرتفع إجمالي الأجور عام 2025/2024 إلى نحو 147.379 مليون جنيه (يمثل 9.8% من إيرادات النشاط) مقابل 136.664 مليون جنيه (يمثل 15.7% من إيرادات النشاط) عام 2024/2023 ، بنحو 10.715 مليون بنسبة 7.8%.
- ارتفع متوسط الأجر السنوي للعامل⁽¹⁾ عام 2025/2024 إلى نحو 126.073 ألف جنيه مقابل نحو 111.928 ألف جنيه عام 2024/2023 ، بنحو 14.145 ألف جنيه بنسبة 12.6%.
- ارتفعت إنتاجية الجنيه / أجر باستخدام الإنتاج الإجمالي بسعر السوق عام 2025/2024 إلى نحو 10.74 جنيه مقابل نحو 6.27 جنيه عام 2024/2023 ، بنحو 4.47 جنيه بنسبة 71.3%.
- ارتفعت إنتاجية العامل باستخدام القيمة المضافة الإجمالية عام 2025/2024 إلى نحو 679.393 ألف جنيه / عامل مقابل نحو 279.384 ألف جنيه / عامل عام 2024/2023 ، بنحو 400.009 ألف / عامل بنسبة 143.2%.

3- التسويق :

- ارتفعت إيرادات النشاط عام 2025/2024 إلى نحو 1507.802 مليون جنيه مقابل نحو 871.906 مليون جنيه عام 2024/2023 ، بنحو 635.896 مليون جنيه بنسبة 72.9% ، ويرجع ذلك أساساً إلى إرتفاع قيمة المبيعات لمجموعات الأقراص ، والمراهم والكريمات ، الأمبولات وزجاجات الحقن .
- إرتفعت الصادرات عام 2025/2024 إلى نحو 52.078 مليون جنيه (تمثل 3.5% من إيرادات النشاط) مقابل نحو 29.772 مليون جنيه (3.4% من إيرادات النشاط) عام 2024/2023 . بنحو 22.306 مليون جنيه بنسبة 74.9% ويرجع ذلك أساساً إلى إرتفاع قيمة الصادرات لمجموعي الأقراص ، والأمبولات وزجاجات الحقن .
- إرتفعت مردودات المبيعات عام 2025/2024 إلى نحو 289.201 مليون جنيه (تمثل 12.6% من إجمالي مبيعات الإنتاج التام البالغة نحو 2295.727 مليون جنيه) مقابل نحو 80.769 مليون جنيه (تمثل 6.7% من إجمالي مبيعات الإنتاج التام البالغة نحو 1200.190 مليون جنيه) عام 2024/2023 ، بنحو 208.432 مليون جنيه بنسبة 258.1%.

- ارتفعت التكاليف التسويقية (مصروفات البيع والتوزيع) عام 2025/2024 إلى نحو 59.175 مليون جنيه (تمثل 3.9% من إيرادات النشاط) مقابل نحو 52.649 مليون جنيه (تمثل 6% من إيرادات النشاط) عام 2024/2023 ، بنحو 6.526 مليون جنيه بنسبة 12.4%.
- انخفض متوسط فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء بشكل ملحوظ عام 2025/2024 إلى 47 يوماً مقابل 72 يوماً عام 2024/2023.
- ارتفعت متوسطات أسعار البيع المحلية: لتلبية مستحضرات العينة الواردة من الشركة مقارنة بالعام الماضي (وثبتت في بعض المستحضرات) ومن أمثلة ذلك:
 - مستحضر سيتامول أقراص 20 قرص سوق محلي بنسبة 169.7 %
 - مستحضر ترامادول كبسولات 20 كبسولة سوق محلي بنسبة 99.9 %
 - مستحضر سيبرو 500 مج أقراص مغلفة 10 قرص سوق محلي بنسبة 88.9 %
- هذا ويغطي متوسط سعر البيع التكلفة الكلية لجميع مستحضرات العينة التي أوردتها الشركة بنماذجها.
- هذا وقد تحملت الشركة بخسائر نتيجة بيع مجموعة من المستحضرات تزيد تكلفتها عن سعر بيعها عام 2025/2024 بلغت نحو 445 ألف جنيه لعدد (13) مستحضر مقابل نحو 2.882 مليون جنيه لعدد (30) مستحضر عام 2024/2023.
- ارتفع المخزون من الإنتاج التام بسعر البيع في 2025/6/30 إلى نحو 160.649 مليون جنيه مقابل نحو 88.987 مليون جنيه في 2024/6/30، بنحو 71.662 مليون جنيه بنسبة 80.5% ، ويرجع ذلك لارتفاع رصيد المخزون لغالبية المجموعات خاصة الأمبول، مراهم المنطقة العقيمة، الأشربة.
- هذا وقد ارتفع معدل دوران المخزون من الإنتاج التام بسعر البيع عام 2025/2024 إلى 12 دورة مقابل 8.8 دورة خلال عام 2024/2023.
- ارتفع معدل دوران المال العامل (1) حيث بلغ عام 2025/2024 حوالي 1.1 دورة مقابل 0.8 دورة عام 2024/2023.
- ارتفع معدل دوران إجمالي الأصول (2) حيث بلغ عام 2025/2024 حوالي دورة واحدة مقابل 0.7 دورة عام 2024/2023.

4- نتائج الأعمال:

- ارتفع مجمل الربح عام 2025/2024 إلى نحو 683.784 مليون جنيه (يمثل 45.3% من إيرادات النشاط) مقابل نحو 300.290 مليون جنيه (يمثل 34.4% من إيرادات النشاط) عام 2024/2023 بنحو 383.494 مليون جنيه بنسبة 127.7%، ويرجع ذلك لارتفاع إيرادات النشاط بقيمه أكبر من الإرتفاع في تكلفة المبيعات (تكلفة الحصول علي الإيراد).
- ارتفعت المصروفات الإدارية والعمومية عام 2025/2024 إلى نحو 39.839 مليون جنيه (تمثل 2.6% من إيرادات النشاط) مقابل نحو 35.224 مليون جنيه (تمثل 4% من إيرادات النشاط) عام 2024/2023، بنحو 4.615 مليون جنيه بنسبة 13.1%.
- ارتفع ربح الفترة (ربح السنة) عام 2025/2024 إلى نحو 505.280 مليون جنيه (يمثل 33.5% من إيرادات النشاط) مقابل نحو 191.458 مليون جنيه (يمثل 22% من إيرادات النشاط) عام 2024/2023، بنحو 313.822 مليون جنيه بنسبة 163.9%.

ويرجع ذلك أساساً إلى إرتفاع مجمل الربح كما سبق الإشاره و الفوائد الدائنه بنحو 80.016 مليون جنيه وقد حد من إرتفاع صافي الربح ضريبة الدخل بنحو 110.603 مليون جنيهاً.

- ارتفعت نسبة ربح الفترة (3) إلى صافي الأصول (4) عام 2025/2024 إلى 34.1 % مقابل 16 % عام 2024/2023.
- انخفضت نسبة ربح الفترة إلى حقوق الملكية عام 2025/2024 إلى 65.5 % مقابل 128.4 % عام 2024/2023.

ثانياً: المركز المالي:-

- ارتفع مجموع حقوق الملكية والالتزامات (إجمالي الأصول) إلى نحو 1492.805 مليون جنيه في 2025/6/30 مقابل 1217.039 مليون جنيه في 2024/6/30، بنحو 275.766 مليون جنيه بنسبة 22.7 %.
 - وكان ارتفاع مجموع حقوق الملكية والالتزامات محصلة لما يلي:
 - ارتفاع قيمة حقوق الملكية في 2025/6/30 إلى نحو 770.536 مليون جنيه مقابل نحو 149.080 مليون جنيه في 2024/6/30، بنحو 621.456 مليون جنيه بنسبة 416.9 %.
 - انخفاض مجموع الالتزامات المتداولة في 2025/6/30 إلى 649.242 مليون جنيه مقابل 955.965 مليون جنيه في 2024/6/30، بنحو 306.723 مليون جنيه بنسبة 32.1 %.
 - انخفاض مجموع الالتزامات غير المتداولة في 2025/6/30 إلى 73.027 مليون جنيه مقابل 111.994 مليون جنيه في 2024/6/30، بنحو 38.967 مليون جنيه بنسبة 34.8 %.
- هذا وقد تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى 227.500 مليون جنيه في 2025/6/30 مقابل 56.250 مليون جنيه في 2024/6/30.

وكان ارتفاع إجمالي الأصول محصلة مالي :-

- ارتفع مجموع الأصول المتداولة في 2025/6/30 إلى 1393.124 مليون جنيه مقابل 1112.525 مليون جنيه في 2024/6/30، بنحو 280.599 مليون جنيه بنسبة 25.2 %.
- انخفض مجموع الأصول غير المتداولة في 2025/6/30 إلى 99.681 مليون جنيه مقابل 104.514 مليون جنيه في 2024/6/30، بنحو 4.833 مليون جنيه بنسبة 4.6 %.
- انخفض متوسط فترة السداد عام 2025/2024 إلى 26 يوماً مقابل 175 يوماً عام 2024/2023.
- انخفضت نسبة التمويل بالديون قصيرة الأجل (1) في 2025/6/30 إلى 43.5 % مقابل 78.5 % في 2024/6/30 مما يشير إلى إنخفاض اعتماد الشركة على الديون قصيرة الأجل في تمويل أصولها.
- بلغ رأس المال العامل (1) في 2025/6/30 نحو 743.882 مليون جنيه مقابل نحو 156.560 مليون جنيه في 2024/6/30.
- ارتفعت نسبة التداول إلى 214.6 % في 2025/6/30 مقابل 116.4 % في 2024/6/30 كما ارتفعت نسبة السيولة إلى 115.7 % مقابل 65.8 %، ونسبة النقدية إلى 104.5 % مقابل 54.4 %، وهي نسب جيدة جداً تشير إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والعاجلة.



ثالثاً: التدفقات النقدية:-

أظهر التغير في حركة النقدية خلال عام 2025/2024 فائض نقدي بنحو 158.772 مليون جنيه (مقابل نحو 376.329 مليون جنيه خلال عام 2024/2023) وذلك محصلة القيم الموجبة الصافية للتدفقات النقدية من النشاط الجاري بنحو 68.886 مليون جنيه وصافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري بنحو 111.096 مليون جنيه والقيمة السالبة لصافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي بنحو 39.209 مليون جنيه، وأدى ذلك إلى ارتفاع النقدية في 2025/6/30 إلى نحو 678.621 مليون جنيه مقابل نحو 519.849 مليون جنيه في 2024/6/30.

رابعاً: القيمة المضافة الصافية

- ارتفعت القيمة المضافة الصافية عام 2025/2024 إلى 776.907 مليون جنيه مقابل نحو 329.505 مليون جنيه عام 2024/2023، بنحو 447.402 مليون جنيه بنسبة 135.8%، وتمثل الأجور نحو 19% من القيمة المضافة الصافية عام 2025/2024 مقابل 41.5% عام 2024/2023.

خامساً: النشاط الاستثماري

1- المشروعات الإستثمارية:

بلغت جملة الاستثمارات المنفذة على مشروعات استكمال وجديدة خلال العام المالي 2025/2024 نحو 25.017 مليون جنيه (تمول ذاتياً) تمثل 31.3% من البرنامج المعتمد البالغ 80 مليون جنيه. وقد بلغ المنفذ خلال العام على مشروع الاستكمال نحو 11.747 مليون جنيه تمثل 146.8% من البرنامج المعتمد البالغ 8 مليون جنيه. وبلغ المنفذ خلال العام على مشروعات جديدة نحو 13.270 مليون جنيه تمثل 41.5% من البرنامج المعتمد البالغ 32 مليون جنيه، بينما لم يتم تنفيذ أية استثمارات خاصة بالبرنامج المعتمد لمشروع الإحلال والتجديد البالغ 40 مليون جنيه.

2- المساهمة في شركات أخرى

تساهم الشركة في رأس مال شركتين بإجمالي مساهمة بنحو 4.950 مليون جنيه، وقد حصلت الشركة على عائد منهما بنحو 3.982 مليون جنيه وذلك على النحو التالي:

- الشركة العربية للنباتات الطبية (ميباكو): تساهم فيها بمبلغ 4.435 مليون جنيه وقد حصلت الشركة على عائد بنحو 2.582 مليون جنيه يمثل 58.2% من قيمة المساهمة.
- شركة المهن الطبية: تساهم فيها بمبلغ 515 ألف جنيه، وقد حصلت الشركة على عائد بنحو 1.400 مليون جنيه يمثل 271.8% من المساهمة.



من منطلق المسؤولية الاجتماعية والبيئية قامت الشركة خلال عام 2025/2024 بنشاط لإحداث تأثير إيجابي على المجتمع والبيئة تمثل في:

- تحسين نظام الإدارة البيئية حيث قامت الشركة بتنفيذ أعمال بنحو 1.154 مليون جنيه تتمثل في:
- تكاليف الأيزو وتكاليف المعايرة بنحو 775 ألف جنيه.
- صيانة أجهزة الإطفاء ورسوم النظافة بنحو 379 ألف جنيه.
- تقديم خدمات للعاملين بنحو 20.369 مليون جنيه
- تقديم تبرعات عينية (تبرعات لدولة السودان) بنحو 286 ألف جنيه.

دكتور / عصام

نشكر حضرتكم الادارة المركزية لمتابعة تقييم الاداء .

ننتقل الان الى أ. عيسى رفاعي مراقب الحسابات فليفضل مشكورا

أ / عيسى رفاعي

راجعنا القوائم المالية المرفقة " لشركة مفيس للأدوية و الصناعات الكيماوية " شركة مساهمة مصرية المتمثلة في قائمة المركز المالي للشركة في 30 يونيه 2025 وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل و التغير في حق الملكية و التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ و ملخص للسياسات المحاسبية الهامة و غيرها من الايضاحات.

مسئولية الادارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية ادارة الشركة ، فالادارة مسئولة عن اعداد و عرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية و في ضوء القوانين المصرية السارية و تتضمن مسؤولية الادارة تصميم و تنفيذ و الحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة باعداد و عرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من اي تحريفات هامة و مؤثرة سواء ناتجة عن الغش او الخطأ كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة و تطبيقها و عمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

نتحصر مسؤولياتنا في ابداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية و في ضوء القوانين المصرية السارية و تتطلب هذه المعايير تخطيط و اداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من اي اخطاء هامة و مؤثرة و تتضمن اعمال المراجعة اداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم و الافصاحات في القوائم المالية و تعتمد الاجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب و يشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهامة و المؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش او الخطأ .

**شركة ممفيس للأدوية و الصناعات الكيماوية
الجمعية العامة العادية**

ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية و العرض العادل و الواضح لها و ذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف و لكن ليس بغرض إبداء الرأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة و تشمل عملية المراجعة ايضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية و التقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الادارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية و اننا نرى ان أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية و مناسبة و تعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

الرأى

ومن رأينا ان القوائم المالية المشار اليها اعلاه تعبر بعدالة و وضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة ممفيس للأدوية و الصناعات الكيماوية " شركة مساهمة مصرية " في 30 يونية 2025 ، و عن ادائها المالي و تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ و ذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ، وفي ضوء القوانين و اللوائح المصرية ذات العلاقة .

تقرير عن المتطلبات القانونية و التنظيمية الاخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الشركة على وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه و قد تم جرد المخزون بمعرفة ادارة الشركة طبقا للاصول المرعية .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الادارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 و لائحة التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة و ذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

دكتور / عصام

شكرا لحضرتك و ننقل الان للسادة المساهمين و نبداء بالشركة القابضة للأدوية لو اي تعليق يا دكتور .

دكتور . اشرف

نشكر السادة اعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات على التقرير مفصل وجميل مما يجعلنا نقف على النقاط ممكن تكون تاهة منا

واشكر مجلس الادارة على الاداء واشكر العاملين لجهدهم المميز حيث ان شركة ممفيس انتقلت لفترة قصيرة من وضع لوضع ثاني خالص بالنسبة للمساهم يستطيع لمس ذلك في سعر السهم من ثلاث سنوات حيث كان بالقيمة الاسمية فقط عشر جنية اما اليوم اصبح 150 جنية مما اظهر تفوقها على باقي الشركات الاخرى في البرصة المصرية وذلك بفضل الاداء المميز من مجلس الادارة الكلام ده احنا قلناه من سنتين او ثلاث سنين قلت لكم طولوا بالكم وهتشوفوا الشركة دي شكلها ايه وده حصل وده في كل الشركات التابعة للشركة القابضة اقل شركة تضاعف سهمها خمس اضعاف ورايجين لاحسن من كده انا بقول ثاني الشركات دي هتأخذ وضعها بمنتهى القوة في السوق والي جاي احسن بكثير عندنا خطط واضحه جدا وارقامها لمدة ثلاث سنين وعندنا استثمارات اخرى لاكثر من ذلك.

دكتور / عصام

السادة المساهمين لوفي حد عند اي استفسار

المساهم / اسامة طنطاوي

نتقدم لسيادتكم بخالص الشكر والتقدير على ما تفضلتم به من إشادة وتقدير لجميع العاملين بالشركة ومجلس إدارتها، وكذلك الشركة القابضة للأدوية على جهودها في حسن الإدارة والمتابعة واختيار الكفاءات، وهو ما انعكس إيجاباً على نتائج الشركة خلال العام الحالي.

وفيما يلي الرد على الاستفسارات و المقترحات المقدمة لسيادتكم:

أولاً: الاستفادة من الأصول العقارية وخاصة مصنع الزيتون والإسراع في الإجراءات المطلوبة لحسن استخدام الموقع وإستثماره.

رد الشركة: تمت الموافقة على بيع مصنع الزيتون القديم بعد تغيير نشاط الأرض من صناعي إلى سكني، واستيفاء تقييمات مثنين وإعداد كراسة الشروط. ويجري حالياً استكمال إجراءات البيع بالتنسيق مع وزارة قطاع الأعمال العام.

ثانياً: لم تقم الشركة بالإستخدام الأمثل لقاعة المؤتمرات بالشركة طوال السنوات الماضية بالرغم من أهميتها لخدمة مؤتمرات الشركة القابضة وجميعيات شركاتها وكذلك شركات وزارة قطاع الأعمال (ولم يتم تطويرها أو إعادة فتح الباب الخارجي مما يعد إهدار مادياً لأستخدام الأصول (فما هو العائد للشركة في إعادة فتح قاعة المؤتمرات منذ عدة سنوات) وما هو المبلغ الذي تم صرفه على تطويرها منذ إعادة أفتتاحها حتى تاريخه و مبلغ المصروفات.

لذا نقترح علي سيادتكم وضع تطوير القاعة وتسويقها و المساهمة في المؤتمرات (إستضافه) نشر الوعي بشراء المنتج المصري وخاصة بالشركات التابعة لقطاع وزارة الأعمال.

رد الشركة: في إطار حرص الشركة على تعظيم الاستفادة من قاعة المؤتمرات، فقد تم خلال العام الماضي تنفيذ أعمال تطوير وتجهيز شاملة تضمنت :إعادة فرش القاعة بالموكيت، وتجديد الكراسي ، وتحسين الإضاءة، ودهانات الواجهات الخارجية، وذلك بتكلفة إجمالية بلغت نحو 100 ألف جنيه. أما من حيث العائد المادي، فقد حققت القاعة خلال الفترة من عام 2019 وحتى 2024 إجمالي إيرادات قدرها 540 ألف جنيه، فضلاً عن أنه تقرر منذ بداية العام المالي الجاري زيادة قيمة تأجير القاعة من 13 ألف جنيه إلى 20 ألف جنيه.

إذ من المتوقع أن تصل الإيرادات إلى نحو 200 ألف جنيه سنوياً بخلاف العوائد الناتجة عن استضافة الدورات التدريبية الخاصة بالشركة القابضة للأدوية بالتعاون مع وزارة قطاع الأعمال العام ، وهو ما يعزز من الأثر الإيجابي على إيرادات الشركة. كما تعمل الإدارة حالياً على التوسع في نشاط القاعة وتسويقها لتكون متاحة للشركات الشقيقة والتابعة لوزارة قطاع الأعمال العام ، بما يحقق الاستخدام الأمثل لهذا الأصل.

ثالثاً : بالنسبة لمشروع ERP ضرورة وضع ميعاد نهائي للانتهاء منه بدلا من الملاحظات المستمرة للجهاز المركزي عن المشروع!!.

رد الشركة: تولي الشركة اهتماماً خاصاً بمشروع الـ ERP، وجاري حالياً التنسيق مع الشركة القابضة للأدوية بما يضمن الإسراع في استكمال المشروع وتحديد موعد للانتهاء منه، تحقيقاً لأهداف التحول الرقمي.

رابعاً : نقترح على سيادتكم توزيع نصف سهم مجاني في هذا العام 2025/6/30 بالإضافة إلى توزيع نقدي مما يوفر سيولة للشركة لسداد جزء من القرض أو شراء مستلزمات .

رد الشركة: سيتم دراسة مدى إمكانية تنفيذ ذلك بما يحقق مصلحة الشركة و المساهمين.

خامساً : نطالب من السيد الرئيس التنفيذي للشركة بإتاحة المياه الشرب والمشروبات الساخنة للمساهمين (نظراً لمنعها في آخر جمعيه عموميه لشركة النيل للأدوية) بالرغم من حرارة الجو وهو قرار غير صائب نتمني ألا يتكرر خاصة مع وجود إيجار تأجير للشركة .

رد الشركة: نود الإحاطة بأن ما حدث في الاجتماع السابق جاء استناداً إلى طلب شركة النيل للأدوية، والتزاماً من شركة ممفيس بالتعليمات الصادرة من الشركة المنوطة.

أخيراً : نتقدم إدارة الشركة بخالص الشكر والتقدير لسيادتكم على ما تفضلتم به من ملاحظات ببناء وقيمة، والتي تحظى باهتمام بالغ من جانب الإدارة، وتُعد دائماً محل دراسة واعتبار في سبيل دعم مسيرة الشركة وتحقيق تطلعات مساهميها.

دكتور / عصام

سوف تقوم الجمعية العامة العادية بالنظر في جدول الأعمال علي النحو التالي :

قرارات الجمعية العامة العادية

لشركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية

بجلستها المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق 30 / 09 / 2025

1. الإحاطة بتقريرى مراقبي الحسابات عن القوائم المالية والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2025/6/30 .
• موافقة بالإجماع
2. الإحاطة بتقريرى مراقبي الحسابات عن تقرير قواعد حوكمة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2025/6/30 .
• موافقة بالإجماع
3. التصديق علي تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2025/6/30 .
• موافقة بالإجماع



4. التصديق على اعتماد تقرير مجلس الادارة عن قواعد حوكمة الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2025/6/30 .
• موافقة بالإجماع
5. ابراء ذمة مجلس الادارة و اخلاء مسئوليته عن العام المنتهي في 2025/6/30 .
• موافقة بالإجماع
6. التصديق على القوائم المالية والحسابات الختامية وحساب الارباح والخسائر للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2025/6/30 .
• موافقة بالإجماع
7. التصريح بالتبرع خلال العام المالي 2026/2025 في حدود 30 ألف جنيهه و ما يزيد عن ذلك بتعين العرض على الجمعية العامة للشركة .
• موافقة بالإجماع
8. التصديق على اعتماد بند التبرعات بقيمة 286414 جنيهه مصري عن العام المالي 2024 / 2025 (مساعدات انسانيه لدولة السودان) .
• موافقة بالإجماع
9. توزيعات الارباح واحتساب الاحتياطات وفقا لأحكام القانون 159 لسنة 1981 و لائحته التنفيذية و النظام الاساسي للشركة وفقا لما يلي :-
أ . الاحتياطي القانوني بنسبة 5% بواقع 25263981 جنيهه .
الاحتياطي النظامي بنسبة 10% بواقع 50527962 جنيهه.
ب . نصيب المساهمين في الارباح بواقع (13.187) جنيهه نقدا عاندا على السهم عن العام المالي 2024 / 2025
ج . نصيب العاملين في الارباح بواقع مجموع أجورهم السنوية بنحو (19.789) مليون جنيهه .
د . تصرف مكافأة أعضاء مجلس الادارة بواقع (7.0) مليون جنيهه على أن يتم التوزيع وفقا لما يلي :-
- يحدد لرئيس مجلس الادارة غير التنفيذي (1.5) نقطة .
- يحدد للعضو المنتدب التنفيذي نظير تفرغة (3) نقطة .
- على ان يكون نصيب كل عضو من ذوي الخبرة والمستقلين منها مبلغ 470 ألف جنيهه .
وذلك بمراعات ما يلي :-
• في حالة تغيير عضو مجلس الإدارة خلال العام المالي يتم مراعاة ما يلي :-
- يتم صرف المكافأة بمقدار المدة التي قضاها العضو بمجلس الادارة خلال ذات السنة .
- يصرف نصيب العضو كاملا في المكافأة اذا كانت نسبة حضوره لجلسات مجلس الادارة 75% فأكثر من عدد الجلسات خلال مدة عضويته في العام المالي .
• أن تتحمل الشركة الضرائب المقررة قانونا
- ترجيل المتبقى من حصة مكافأة مجلس الادارة لحساب الارباح المرحلة .
- موافقة بالإجماع
10. الموافقة على صرف العلاوة الدورية كاملة للعاملين في تاريخ استحقاقها وفقا للقواعد المنظمة لها .
• موافقة بالإجماع
11. التصديق على اعتماد التقرير السنوي حول الافصاحات البيئية و المجتمعية و الحوكمة المتعلقة بالإستدامة ESG عن العام المالي 2024 / 2025 .
• موافقة بالإجماع



12. التصديق على اعتماد التقرير السنوي حول الإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية TCFD عن العام المالي 2025/2024 .
• موافقة بالإجماع

13. التصديق على كافة محاضر مجلس الادارة خلال السنة المالية 2025/2024 .
• موافقة بالإجماع

14. اعتماد تقرير مجلس ادارة الشركة المعد طبقا للمادة 40 من قواعد القيد و الشطب بالبورصة المصرية عن السنة المالية المنتهية في 2025/6/30 .
• موافقة بالإجماع

15. تحديد بدلات حضور و بدلات انتقال أعضاء مجلس الإدارة لتكون بواقع :-
- مبلغ (4500) جنيه بدل حضور جلسات مجلس الإدارة عن الجلسة الواحدة لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة .
- مبلغ (500) جنيه بدل انتقال جلسات مجلس الإدارة عن الجلسة الواحدة لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة .
اعتماد ما تم صرفه من بدلات حضور وانتقال جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة اعتبارا من 2025/1/1 حتي تاريخه
• موافقة بالإجماع

16. تحديد الراتب الشهري للسيد رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي للشركة لتكون بواقع 35 ألف جنيه صافي شهريا واعتماد ما تم صرفه اعتبارا من 2025/1/1 حتي تاريخه .

- تحديد الراتب الشهري للسيد الدكتور الرئيس التنفيذي للشركة لتكون بواقع 70 ألف جنيه صافي شهريا واعتماد ما تم صرفه اعتبارا من 2025/1/1 حتي تاريخه .
• موافقة بالإجماع

17. اعتماد تجديد تعيين مراقب لحسابات الشركة عن العام المالي 2025/2024 وتحديد اتعابه بمبلغ 85 ألف جنيه بخلاف الضرائب المقررة .
• موافقة بالإجماع

أمين سر الجمعية



الرئيس التنفيذي



دكتور / محمد محمد ابراهيم

